جامعة قاصدي مرباح – وقلة

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

شعبة الفلسفة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي فلسفة عامة

ميدان : العلوم الاجتماعية

تخصص : فلسفة عامة

من إعداد الطالبة : **إشراف الأستاذ**

عماري منال **طاهير رياض**

الموضوع :

إشكالية نظام الدولة عند توما الإكويني

نوقشت يوم:...../...../2021

أمام لجنة المناقشة المكونة من

د– برابح عمر	جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة	**رئيسا**
د– طاهير رياض	جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة	**مشرفا**
د– بن غزالة	جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة	**مناقشا**

الموسم الجامعي2021/2020

(بسم الله الرحمن الرحيم)

شكر وعرفان

الشكر و الحمد لله تعالى على توفيقه لي في إتمام هذا العمل

كما أتقدم بخالص الشكر و التقدير لأستاذي و مشرفي الأستاذ و الدكتور **طاهير رياض** حفظه الله و رعاه على بقبول الإشراف علينا في هذا البحث وعلى الإهتمام الكبير و المتابعة المستمرة لأنه بذل لي من وقته و جهده و بفضل نصائحه و توجيهاته ثمينة التي لم يبخل عليا بها استطعنا الوصول إلى تحقيق الأفضل في هذا العمل من أجل أن تخرج هذه المذكرة على ما هي عليه.

جزاك الله يا أستاذي و أطال الله في عمرك

كما أتقدم بالشكر كذلك إلى أساتذة شعبة الفلسفة بجامعة ورقلة و خاصة رئيس شعبة الفلسفة الأستاذ والدكتور **برابح عمر**

كما لا أنسى أن أقدم جزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

وفي الأخير نسأل الله العلي القدير, أن ينفع بهذا العمل قارئه, وأن يتقبله في ميزان الحسنات, إنه سميع قريب مجيب الدعوات

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي و عملي هذا

إلى كل من قال فيهما الرحمان: "و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا"

إلى أغلى إنسانة في الوجود إلى من أعطتني الحب و الحنان إلى رمز الأصالة و بلسم الشفاء أمي الغالية

التي سهرت الليالي و كافحت من أجل أن تراني أعانق الهدف الذي رسمته

و إلى من كلت أنامله ليقدم لي لحظة السعادة إلى من حصد الأشواك على دربي ليمهد لي طريق العلم و إلى أغلى من تعلمت منه الصبر و المثابرة و من أنار لي الطريق لي أصل إلى أعلى درجات العلم و الأخلاق صاحب القلب الطيب و الكبير أبي الغالي أحمد

أهديك ثمرة نجاحي هذا و ألف شكر على كل شيء قدمته لي أبي العزيز أحمد

إلى من كانوا سندا و عونا لي في كل خطوات حياتي أتمنى لكم التوفيق و النجاح في حياتكم أشقائي و أخوتي: بلقاسم ، حاتم ، فارس ، أيمن

و إلى حبيبتي و أختي الوحيدة: سمية

و إلى صديقاتي و رفيقات دربي الغاليات الذين كانوا لي بمثابة الأخوة و رسمت معهم أجمل ذكريات حياتي: هاجر، أم الخير، نجوى

وإلى أستاذي و مشرفي طاهير رياض حفظه الله

فهرس المحتويات

	العناوين	الصفحة
	الشكر والعرفان	
	الإهداء	
	فهرس المحتويات	
	مقدمة	ا
	الفصل الأول : الإطار العام السياسة في المرحلة الوسيطية	
	تمهيد	6
	إشكالية الديني والسياسي	7
	إشكالية الأخلاقي والسياسي	10
	الدولة وإشكالية التنظير	15
	الفصل الثاني : تفسير الإكويني لأصل نشأة المجتمعات السياسية	
	تمهيد	23
	مفهوم الدولة عند الإكويني	24
	مقومات الدولة عند الإكويني	28
	نظام الحكم عند الإكويني	32
	الفصل الثالث :إشكالية العلاقة بين الدولة والدين عند الإكويني	
	تمهيد	36
	دين الدولة عند الإكويني	37
	الدين في مقابل الأخلاق عند الإكويني	40
	نقد وتقييم	46
	الخاتمة	49
	قائمة المصادر و المراجع	53

مقدمـــــة

تعتبر الدولة من أهم الدراسات السياسية التي مرت عبر العصور،حيث نجد أن العديد من الفلاسفة والمفكرين الذين كان لهم إهتمام كبير بمجال السياسة، و أعتبرت الدولة هي محور ونقطة مهمة في الدراسات السياسية حيث أخذت بدورها مكانة في دراسات العديد من المفكرين في العصور القديمة وكذلك الوسطى والحديثة، لأن بدايات دراسة الدولة تبدأ من فلاسفة اليونان أمثال أفلاطون وأرسطو الذين أطلقوا عليها إسممدينة الدولة لكن بعد ذلك ظهرت عند الفلاسفة والمفكرين المسيحيين، حيث أولوا إهتمامهم إلى دراسة العلاقة بين الدولة والكنيسة أو السلطة الزمنية والسلطة الدينية .أما الدراسات التي كانت في العصور الحديثة فلقد أعطوا أهمية بالغة لهذا الموضوع من حيث أهمية الدولة وكيف كان قيام الدولة في ذلك الوقت فمن خلال دراساتهم التي قاموا بها نتجت عنها مجموعة من النظريات التي توارثت عبر العصور.

فمن بين المفكرين الذين بحثوا ودرسوا إشكالية الدولة نجد القديس توما الإكويني كنموذج لدراسة هذه الإشكالية التي تضمنت نظام الدولة عند الإكويني، كما أن هذا الفيلسوف فلسفته وفكره إشتمل على جميع المجالات من بينها دراسة الطبيعة البشرية وكذلك المعرفة وفي نهاية الله، وموضوع الدولة هنا ونظام الحكم فيها موضوع لا يخرج عن هذه المواضيع التي تناولها .

فالقديس توما الإكويني يعتبر من بين أحد كبار فلاسفة الكاثوليك وكذلك من بين المفكرين والفلاسفة المسيحييناالذين قاموا بدراسة الفكر السياسي المسيحي و كذلك قام بدراسة العديد من المشكلات التي طرحت في العصور الوسطى آن ذاك مثل علاقة السلطة الدينية بالسلطة الزمنيةوالقيم الأخلاقية.

و لقد حاول توما الإكويني أن يفسر ويوضح مفهوم وقيام الدولة والنظام الذي كان يحكمها في الحقبة الوسيطية آن ذاك كما أخذنا بعين الإعتبار صلة هذا الموضوع بالعصور التي سبقته، وهذا من أجل استنتاج والخروج بنتيجة فقط في معرفة مشكلة نظام الدولة عند هذا القديس، كما أننا نسلط الضوء على أهم أفكاره السياسية والدينية وكذلك الأخلاقية في العصر الذي عاش فيها.

من خلال ما سبق، كانت الإشكالية المحورية لبحثنا هذا تتمثل فيما يلي: كيف كان تصور الإكويني لنظام الدولة ؟

و بصيغة أخرى: هل يمكن المزج بين السلطتين الروحية و الزمنية في تفسير الدولة حسب الإكويني ؟

و لقد انبثق عن الإشكالية مجموعة من التساءلات الفرعية التالية:

_ ما المقصود بالدولة ؟

_ وما مفهوم الدولة عند الإكويني ؟

_ وما هي مقومات الدولة ؟

_ ما هي العلاقة القائمة بين الأخلاق و السياسة ؟

_ هل هناك علاقة بين الدين و السياسة في نسق الإكوينيالسياسي ؟

و في تحليلنا للإشكالية السابقة الذكر اعتمدنا على مجموعة من المناهج، بداية بالمنهج التاريخي، و ذلك بتتبع المسار التاريخي و الكرونولوجي لظهور مفهوم الدولة و أهم روادها، و في محطة ثانية إعتمدنا على المنهج التحليلي، الذي يتجلى لنا في محاولة

إستنطاق مختلف النصوص الفلسفية و تحليلها و في محطة ثالثة إستخدمنا المنهج النقدي، و هو ما تقتضيه مختلف الدراسات الفلسفية .

و قد إعتمدنا في تحليلنا لهذا الموضوع، على خطة منهجية تكونت من ثلاث فصول كما يندرج تحت كل فصل ثلاثة مباحث على الشكل التالي :

المقدمة: كانت عبارة عن تمهيد للموضوع، التي وضحت لنا جانب ولو صغير من هذا البحث، بالإضافة إلى الإشكال العام المطروح.

و الفصل الأول: بعنوان الإطار العام للسياسة في المرحلة الوسيطية، ثم تناولنا فيه إشكالية الديني والسياسي، ثم تناولنا إشكالية الأخلاقي والسياسي، بكونها الحقبة التي عاش فيها النموذج الذي تناولناه، كما أنهينا حديثنا عن الدولة وإشكالية التنظير بكون توما الإكويني تأثر بالفيلسوف السابق أرسطو لهذا حاولنا التعرف على الأفكار التي تأثر بها من خلال هذا المبحث .

أما **الفصل الثاني:** فعنوانه تفسير الإكويني لأصل ونشأة المجتمعات السياسية وهذا الفصل يندرج تحت ثلاثة مباحث، حاولنا من خلالها أن نبين مفهوم الدولة من منظور توما الإكويني وكذلك المقومات التي قامت عليها هذه الدولة عند هذا الفيلسوف، كما ألقينا نظرة حول نظام الحكم عنده في تلك الحقبة .

و **الفصل الثالث:** ناقشنا فيه إشكالية العلاقة بين الدولة والدين عند الإكويني، وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهما دين الدولة عند توما و الدين في مقابل الأخلاق عنده و في الأخير نقد و تقييم .

و خاتمة: هي التي أنهينا بها هذا الموضوع فهي كانت عبارة عن حوصلة لدراسة التي قمنا بها وتعتبر كذلك كإجابة للإشكال المطروح من خلال المقدمة .

و لعل من جملة الأسباب و الدوافع التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع، تعود لعدة أسباب منها الموضوعية ومنها الذاتية، فالجانب الموضوعي تمثل في الإطلاع على الفلسفة المسيحية في الحقبة الوسيطية عموما وعند توما الإكويني خاصة، وكذلك تسليط الضوء على الجانب السياسي والديني للقديس توما الإكويني .

أما الأسباب الذاتية تعود إلى: تأثري بهذا الفيلسوف ورغبتي في التعرف على فلسفته والتعرف على أفكاره، كما كان لي ميلا لدراسة المواضيع السياسية، فكانت لدي رغبة التحدي في اختياري لهذا الموضوع.

إن الهدف من هذه الدراسة هو إكمال النقص بالنسبة للدراسات السابقة والمماثلة لهذا الموضوع لفلاسفة آخرين أو حتى الفيلسوف الذي أخذناه كنموذج في حذ ذاته، كما الهدف من هذا كذلك تسليط الضوء على مفهوم الدولة ونظام الحكم فيها عند توما الإكويني وأهم الإشكاليات الفلسفية التي كانت بارزة في تلك الحقبة، و محاولة إبراز الجانب الإلهي في فلسفة الإكويني السياسية، من خلال الحديث عن أهمية الدين في المجال السياسي و أهم التقاطعات مع الجانب الأخلاقي في نسقه السياسي.

و لقد واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء عملنا هذا أهمها صعوبة فهم المصطلحات الغامضة والغير مفهومة، إلا أن هذا الموضوع رغم أنه مشوق إلا أنه كان صعب ويتطلب الكثير من الجهد للوصول إلى نتيجة مرضية في الأخير، حيث نجد أن الدولة كان لها إهتمام أكبر في فلسفة الإكويني.

لكن هذا الصعوبات والعوائق التي واجهناها لم تبعدنا عن بحثنا هذا، و إنما هذه الصعوبات التي واجهتنا كان حافز دفعنا من أجل التعرف أكثر و أكثر عن هذا الموضوع، كما نرجو أن كنا قد وفقنا في هذه الدراسة من خلال التعرف على جميع الجوانب التي كانت تخص هذا الموضوع، ونتمنى أن نكون قد وفقنا في إيصال المعلومة ولو معلومة بسيطة عن إشكالية نظام الدولة عند الإكويني.

الفصل الأول

الإطار العام للسياسة في المرحلة الوسيطية

المبحث الأول: إشكالية الديني والسياسي

المبحث الثاني : إشكالية الأخلاقي والسياسي

المبحث الثالث: الدولة وإشكالية التنظير

تمهيد :

نسعى من خلال هذا الفصل إلى محاولة تطبيق الخطوات المنهجية لهذا البحث وذلك من خلال توضيح الإطار العام الذي كانت تسير عليه السياسة في الحقبة الوس يطية آن ذاك، وهذا حتى تتضح لقارئ هذا البحث أو الموضوع وتكون نظرة شاملة عن السياسة وكيف كانت في العصور الوسطى قبل أن يتعمق ويدخل في صلب الموضوع لتكون له مكتسبات قبلية عن هذه الدراسة .

المبحث الأول: إشكالية الديني والسياسي

تعتبر ثنائية الديني والسياسة من أهم الإشكاليات التي عالجها الدارسون عبر تاريخ الفكر البشري خاصة في الفكر الغربي المسيحي، حيث شكلت العلاقة بين الدين والسياسة قضية مهمة في الفلسفة السياسية، حيث إختلف العديد من المفكرين حول العلاقة بينهما، كما إن موضوع السلطة الدينية والسلطة الزمنية لم يقتصر على مسار واحد بل أخذ أطر و أبعاد متعددة، حيث نجد أن أهم دافع لتطور الفكر السياسي الغربي هي العصور الوسطى، هو ظهور الديانة المسيحية فقاموا بعدها بتأسيس الكنيسة، حيث أن هذه الديانة المسيحية ورغم كل هذا الاضطهاد الذي جاءها من الرومان إلا أنها في بدايتها إنتشرت في الطبقات العليا وبعد مرور ثلاث قرون إنتشرت في الطبقات الفقيرة .

"فلاشك أن ظهور الديانة المسيحية أثر على مجرى الأحداث السياسية في ربوع الإمبراطورية الرومانية في الشرق والغرب. وقد كان للتحالف والتشابه والتوافق الفكري بين التعاليم المسيحية الدينية، والتعاليم الفلسفية الرواقية أثره البالغ في نمو الإعتقاد الديني بالمسيحية من جانب، ومن جانب آخر في ازدياد أنصار الدعوة إلى المساواة بين البشر و الأخوة"[1]، وهذا بمعنى أن ظهور الديانة المسيحية كان لها أثر في تغيير الأوضاع السياسية أي إتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالدولة في كل نواحي إمبراطورية الرومان، حيث كان لهذا التعاهد والتوافق الفكري الذي جرى بين التعاليم المسيحية والفلسفة الرواقية تأثير كبير حيث نتج عنه الإعتقاد الديني بالديانة المسيحية من جهة ومن جهة أخرى زيادة في الأنصار المؤيدين لفكرة المساواة بين البشر والأخوة .

فلقد أصبح موضوع السلطة الدينية بالسلطة الزمنية والآراء التي تضاربت حولها أهم القضايا و المشكلات المطروحة في العصور الوسطى آن ذاك .

[1] ـ مصطفى النشار، **تطور الفكر السياسي القديم**, (ط1؛ القاهرة: دار القباء للطباعة والنشر والتوزيع ,1999) ص169 .

"فعلى الصعيد العملي كان لظهور الكنيسة كمؤسسة إجتماعية و دينية مستقلة أثرها في النمو المتزايد للفصل بين سلطة الدولة و سلطة الكنيسة خاصة في تلك الفترة المبكرة لظهور الدين الجديد" [1] ،أي أن ظهور الكنيسة كان له أثره الخاص في الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية أو الروحية خصوصا في بدايات ظهور الدين المسيحي حيث نجد أن هذا الفصل بين سلطة الدولة و سلطة الكنيسة ، جاء على لسان المسيح في حد ذاته حيث قال مقولته المشهورة "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله"[2] .

ويقصد بهذه العبارة فصل الدين عن الدولة كما يجب إتخاذ موقف محدد من كل ما له علاقة بالدولة والسياسة، لكن عند تأملنا لهذه العبارة نجد أن المغزى طاعة المسيحي لابد و أن تكون للسلطتين السائدتين في المجتمع أو الدولة، ومن هنا تكون الكنيسة هي الممثلة لسلطة الله، لهذا نجد أن الكنيسة لها نفس مرتبة السلطة السياسية، و من خلال هذا ظهر مفهوم السلطة الزمنية ويقصد بها الإمبراطور أو الملك، في مواجهة السلطة الدينية التي تمثلها الكنيسة، فنجد هنا أن المسيح من خلال قوله هذا قام بفصل الدين عن الدولة .

وبمعنى آخر نجد أن المسيحيون كانوا مخالفون لفكرة الرومانيون ، لأن الرومان اعتقدوا أن سلطة الحاكم مصدرها الشعب، لكن المسيحيون يؤمنون بفكرة الحق الإلهي في الحكم وهو أن مصدر السلطة يرجع إلى الله هو الذي يعين الحاكم، لهذا أصبح عليها أن تطيع الحاكم، لأن منذ دخول الديانة المسيحية أوروبا نجد أنها ظهرت مشكلة في العصور الوسطى، وهذه المشكلة هي انقسام الولاء، "إذ سيكون ولاء المسيحي موزعا بين الإمبراطور ممثلا لسلطة الدولة السياسية في شؤون الحياة الدنيوية سياسية كانت أو اقتصادية وبين الولاء لراعي الكنيسة ممثلا للسلطة الدينية"[3] .

[1] ـ مصطفى النشار, **تطور الفكر السياسي القديم**، المرجع السابق، ص 169.
[2] المرجع نفسه، ص 170.
[3] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

فللمسيحي أصبح مجبور أن يدين بالولاء لسلطتين، فـهنا يجب على المسيحي أن يطيع الله وكذلك طاعة القيصر، لذلك قامت سلطة دينية تمثلها الكنيسة، وسلطة زمنية يمثلها الإمبراطور أو الملك، فكلا السلطتين هنا تفرض على المسيحي الولاء، لهذا أصبح المسيحي إذا وقعت مشكلة بين السلطة الدينية التي مثلتها الكنيسة والسلطة الزمنية التي مثلها الإمبراطور هنا يصبح على المسيحي أن يختار مع من يقف الكنيسة أم الإمبراطور .

إن تعاليم الدين المسيحي والكنيسة تأتي قبل طاعة الإمبراطور، لأنه في حالة مخالفة الإمبراطور لدين المسيحي لا يتردد أبدا في عصيانه وبالتالي هنا يطيع الكنيسة .

كما "انتهوا إلى أن السلطة الإلهية لها سيفان إحدهما ديني والأخر زمني، وأن الإله هو الذي يودع السيفين في أيدي البابا والإمبراطور"[1] ،إن ظهور الديانة المسيحية كحركة لها نظام مستقل عن الدولة وكانت هي المسؤولة عن النواحي الروحية، حيث كانت تسعى وراء تخليص الإنسان من الخطيئة، إلا أنها كانت تنظر إلى الدولة على أنها مؤسسة مستقلة تصدر سلطتها من عند الله وهذا ما جعل من الكنيسة الخضوع لسلطته ا. لكن تعالى دور الكنيسة هنا وأصبحت تتمتع بالسلطة التي كانت منافسة للإمبراطور، حيث قامت الكنيسة بطرح فكرة السيفين والمراد من هذه الفكرة هي خضوع المسيحي للولاء، فالمقصود من هذه الفكرة أن السلطة الإلهية لها سيفان واحد ديني والتي سلطته تمثلها الكنيسة أما الزمني فسلطته يمثلها الإمبراطور، من خلال حكمه في الدولة، ومن خلال هذا فالله هو من أودع السيفين في أيدي البابا الذي يحكم الكنيسة والإمبراطور أو الملك الذي يحكم في الدولة .

فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع نجد أن السياسة في الحقبة الوسطية لم تتجاوز الدين لأن الحكم والدولة في تلك الفترة أرجعوه لدين ولي هي الكنيسة لم تخرج عن إطار ديني ولم تتجاوزه، وهذا يعني أن نظام الحكم والدولة دينهم كان المسيحية التي كانت تقوم

[1] سعيد بو الشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، (ط 2؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص27 .

وفقا لنظام الكنيسة، لأن في الفترة الوس يطية عندما جاء الدين المسيحي سيطر على كل شيء مثل نظام الحكم والدولة والأخلاق وخاصة السياسة لكان لها دخل فيها.

المبحث الثاني : إشكالية الأخلاقي والسياسي

1) الأخلاق :

إن المشكلة الأخلاقية هي من بين المشكلات التي درست في العصور ، الوسطى خاصة في الفكر المسيحي، حيث جاءت الديانة المسيحية لتؤسس لمنظومة أخلاقية و التي حاولت تأسيسها و جعلتها تستمد مفاهيمها من العقيدة الدينية، فمن بين المفكرين الذين قاموا بدراسة الأخلاق في الفكر المسيحي نجد القديس أوغسطين Saint augustin(354،430) وتوما الإكويني Saint thomas d'aquin (1225،1274) الذين بدورهم أعطوا للأخلاق جانب من دراساتهم، "كما أن الفلسفة الأخلاقية أصبحت مناظرة لعلم الأديان من المبادئ الرئيسية التي تجدها في المسيحية، الحب الإلهي والأخوة والتضحية" [1] وهذا يعني أن بمجيء الديانة المسيحية وتأسيسها لهذه المنظومة الأخلاقية التي أخذت مفاهيمها من العقيدة الدينية أصبحت مناظرة لعلم الدين المسيحي من خلال أخذها واكتسابها لمفاهيم الدين المسيحي التي بشرت بالمسيح الذين يدعون إلى السلام والأخوة والحب الإلهي بين البشر، لكن هذا لم يكن بالأمر السهل لظهور الديانة المسيحية لأن المسيح في تلك الفترة و اجهوا العديد من المشاكل التي كانت تعرقل ظهورهم من تآمر وغيرها، كما أن "الفلسفة الأخلاقية المسيحية تميزت بخصائص معينة جعلتها متميزة عما سبقها من المذاهب والاتجاهات اليونانية" [2] .

و الفلسفة الأخلاقية المسيحية رغم ظهورها الصعب والعداء الذي تلقاه المسيحي في تلك الفترة إلا أنها كانت متميزة عن المذاهب واتجاهات الفلسفة اليونانية التي سبقتها، كما نجد أن "الحديث عن الأخلاق في العصور الوسطى هو الحديث عن فلسفة الأخلاق

---

[1] ابوبكر ابراهيم التلوع، **الأسس النظرية للسلوك الأخلاقي**، (د ط؛ بنغازي: دار الكتب الوطنية 1995)ص107.

[2] المرجع نفسه، ص109.

المسيحية التي نشأت مزيجا من الفكر اليوناني والروماني واليهودي وعناصر من ديانات أخرى في الشرق الأوسط"[1] .

ويقصد هنا أننا عند حديثنا عن الأخلاق في العصور الوسطى هو نفسه الحديث عن فلسفة الأخلاق المسيحية حيث أن هذه الفلسفة نشأت مزيج أو خلط من الفكر اليوناني والروماني واليهودي بمعنى أن الفكر اليوناني والروماني واليهودي وعناصر أخرى في الشرق الأوسط من خلال دمجهم نتجت فلسفة الأخلاق المسيحية، "وقد أفرز هذا الأمر حقبة جديدة في تاريخ الأخلاق مهدت لها بالطبع الرواقية والأفلاطونية الجديدة" [2] ،أي أن من خلال هذا الخلط الذي وقع نتج عنه مرحلة جديدة في تاريخ الأخلاق، وهذا كذلك ناتج عن الفلسفة الرواقية والأفلاطونية التي بدورها فتحت الطريق من خلال فلسفتها الأخلاقية أمام الفلسفات الأخلاقية الأخرى .

كما أنه "من البديهي أن يلعب الوحي الإلهي المصدر الأول للسلطة الأخلاقية، وه ذا هو التغيير المهم ال ذي أدخلته المسيحية في مجال الأخلاق والتي أقيمت عليه الأخلاق الغربية خلال القرون السبعة عشرة الأخيرة " [3] ،بمعنى أن الوحي الإلهي هو المصدر الأول لسلطة الأخلاقية وهذا الشيء بديهي ولا يحتاج إلى توضيح، أي أن الوحي في نظرهم إلهي هو نظرية إلهية، حيث أن هذه النظرية ترى بأن فعل الخير مرتبط أخلاقيا في ما أمر به الله وهنا ربط كل ما هو أخلاقي بأوامر الله، لأن الشخص الذي يتميز بالأخلاق في نظرهم هو من يتبع أوامر الإله ولا يقوم بعصيانه، فهذا هو أهم تغيير أدخلته الديانة المسيحية في مجال الأخلاق .

[1] محمد مهران رشوان, **تطور الفكر الأخلاقي**، (د ط؛ القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ,1998) ص119.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المرجع نفسه، ص121 .

" إذا كانت النزعة العقلية هي التي سادت الفكر الأخلاقي السابق فإن الفلسفة المسيحية جاءت لتخالف ذلك وتقيم الأخلاق على الوجدان لا العقل " [1] ،يعني أن الفكر الأخلاقي في السابق قبل ظهور المسيحية كان يعتمد على العقل أي أن الأخلاق كانت تقوم على كل ما هو عقلي، يتحكم فيها العقل، فكل ما يتقبله العقل يعتبر فعل أخلاقي لكن عند ظهور الفلسفة المسيحية خالفت ذلك وعارضته وأقامت الأخلاق على الوجدان لا العقل .

" نلاحظ أن الفلسفة الأخلاقية المسيحية في العصور الوسطى جاءت ببعض الأفكار الجديدة التي تعد تطورا للفكر الأخلاقي الغربي وتمييزا لتلك العصور السابقة عليها والعصور اللاحقة حتى عصر النهضة الأوروبية في القرن السا بع عشر (17)"[2] ،ومن هنا نجد بأن الفلسفة الأخلاقية المسيحية في العصور الوسطى جاءت بعدد من الأفكار الجديدة التي بصفتها تعد تطورا للفكر الأخلاقي الغربي أي أنها تميزت على كل العصور السابقة والعصور اللاحقة حتى من عصر النهضة الأوروبية استطاعت أن تتميز عليه من خلال الأفكار الجديدة التي جاءت بها.

2) السياسة :

إن الفلسفة السياسية في العصور الوسطى خاصة في أوروبا كان للدين المسيحي تأثير كبير عليها، حيث تأثر بها العديد من الفلاسفة لكن من الفلاسفة الأكثر تأثيرا في تلك الفترة نجد القديس توما الإكويني، الذي كان متأثرا كثيرا بالفيلسوف أرسط و Aristote(384،322) آن ذاك، وأخذ منه العديد من الأعمال، كما أن أوروبا في تلك الحقبة الوسيطية كانت تشهد طغيان سياسي مارسته الكنيسة باسم الدين .

[1] محمد مهران رشوان، **تطور الفكر الأخلاقي**، المرجع السابق، ص122 .
[2] المرجع نفسه، ص123.

حيث جاء في قول بولس: " لتخضع كل نفس للسلاطين لأنه ليس سلطان إلا من الله، والسلاطين الكائنة هي مرتبة من الله حتى إن من يقاوم السلطة يقاوم ترتيب الله " [1] ،وهذا يعني أن الفكر السياسي المسيحي بدأت بالسيطرة عليه بعض الأفكار مثل فكرة الحق الإلهي، واعتقادهم أن الملك هو مبعوث من الله، وبمعنى آخر أن خضوع الحاكم إلى السلطة السياسية، لا يرتبط بالمعتقدات الدينية، لهذا يجب على المسيحي طاعة السلطان ليس لأنها نفس الديانة، بل لأنها من ترتيبات الله، لهذا واجب على المسيحي أن يؤمن بها ويصدقها .

علاقة السلطة بالكنيسة هي أساس للفكر السياسي المسيحي، إلا أن الأفكار السياسية المسيحية في تلك الفترة لم يكن يحتوي على نماذج سياسية آن ذاك، لكن في هذه الفترة حاولوا أن يبرروا الوضع السياسي الذي كان يسود فيها .

" فالصراع بين روما والقسطنطينية من أجل زعامة الكنيسة، أكسب البابوية عطف الحزب الروماني في العاصمة القديمة بصفة خاصة، والغرب بشكل عام، فقد وجدت إيطاليا نفسها تهبط إلى المرتبة الثانية، وروما فقدت مكانتها السياسية كعاصمة للإمبراطورية، وأسست مجرد عاصمة ولاية رومانية " [2]، وهذا يعني أنه ظهر صراع وتنافس بين كنيسة روما وبين الكنيسة القسطنطينية، لهذا اكتسبت البابوية عطف الحزب الروماني في العاصمة القديمة خاصة وفي الغرب عامة، كما أن روما فقدت المكانة السياسية التي كانت تكتسبها كعاصمة للإمبراطورية، وأصبحت بعد ذلك مجرد ولاية رومانية وهذا كله ناتج عن الصراع القائم بين الكنيستين .

فإذا أمكننا القول بأن السياسة تنتمي إلى المجتمع المسيحي، كما أن سلطة تقوم إلا بفعل خير حيث لها غايات خاصة بها، فهي تندرج ضمن نظام سياس ي الموافق عليها من قبل الله.

[1] مصطفى النشار، **تطور الفكر السياسي القديم**، المرجع السابق, ص171.
[2] المرجع نفسه, ص21 ,ص22.

كما أن الكنيسة آن ذاك استطاعت المشاركة في العديد من المسائل السياسية، حيث كانت هي القوة الرئيسية في العصور الوسطى ، فاستطاعت بدورها أن تهيمن على الشعب، حتى أنهم بدأو يتحدون تحت ظل الكنيسة .

" إن القوانين الكنسية شيء وإدارة الإمبراطورية شيء آخ ر. وكما أنه ليس من حق البابا أن يتدخل في أمور القصر الإمبراطوري، أو يتعدى على الامتيازات الملكية، فليس من حق الإمبراطور بالتالي أن يتدخل في شئون الكنيسة " [1]، فمن هنا نفهم أن للكنيسة قوانين تقوم عليها وواجب عليهم إتباعها، كما أنه هناك شخص يحكمها وهو البابا أما إدارة الإمبراطورية فهولا يعني التدخل في شئون الكنيسة، لأن البابا هنا مهمته تولي شئون الكنيسة فقط فهو لا يتدخل في أمور الإمبراطورية، فلهذا يجب على الإمبراطور كذلك أن يتولى أمور وإدارة الإمبراطورية فقط لأنه ليس من حقه التدخل في أمور وقوانين الكنيسة .

" فالمفكرون السياسيون في العصور الوسطى لم يؤمنوا بان الإمبراطورية الرومانية زالت بانقراض الوثنية، بل اعتبروها قائمة في ظل المسيحية، كما يبدو ذلك بوضوح في تفكير دانتى الذي لم يعترف بوجود فجوة بين الإمبراطورية الرومانية القديمة والعصور الوسطى " [2]، لم يؤمنوا المفكرين السياسيون في العصور الوسطى بأن زوال الإمبراطورية الرومانية كان خلال انقراض الوثنية، لأنهم اعتبروها قائمة تحت ظل الكنيسة، كما ظهر هذا في تفكير دانتي الذي نفى أنه توجد ثغرة أو صراعات بين الإمبراطورية الرومانية القديمة والعصور الوسطى .

أصبحت سلطة الكنيسة هي أكبر قوة ربطت أوروبا مع بعضها، من خلال العديد من الأمور التي قامت بها، لهذا كان لها نفوذ كبيرة، فهي السلطة المسيطرة في تلك الفترة .

---

[1] رأفت عبد الحميد، **الفكر السياسي الأوروبي في العصور الوسطى**، (د ط؛ القاهرة: دار قباء للطباعة والتوزيع، 2002)، ص25.

[2] _سعيد عبد الفتاح عاشور، **أوروبا في العصور الوسطى** ، (د ط؛ القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1959)، ج2 ،ص184.

المبحث الثالث : الدولة وإشكالية التنظير.

إن من أهم النظريات التي أسست لمفهوم الدولة في الحقبة الوسطية نجد نظريتان اثنان وهما النظريتان اللتان ساهمتا في تأسيس الدولة في العصور الوسطى، فمن خلال دراستنا وبحثنا نقوم بدراستهم والتعرف عليهم فيما يلي:

1) النظرية الأرسطية :

حيث نجد أن أرسطو جاء عكس أستاذه أفلاطون Platon (427،347) الذي اختلف معه في أسباب نشوء الدولة لأن أفلاطون أرجع سبب نشوء الدولة إلى حاجة الأفراد في إشباع رغباتهم عكس تماما أرسطو الذي أرجعها إلى الأسرة، " أما من حيث الزمان فإن أول جماعة هي الأسرة والغرض منها القيام بالحاجات اليومية، وتليها القرية وهي اجتماع عدة أسر لتوفير شيء أكثر من الحاجات اليومية، ولا يذكر أرسطو هذا الشيء، ويمكن القول: إن القرية تسمح أكثر من الأسرة بتقسيم العمل وبإرضاء حاجات أكثر تنوعا وبحماية أتم من غارة الإنسان والحيوان"[1] .

بمعنى أن أرسطو أرجع سبب نشوء إلى الأسرة لأنها هي التي تمثل الوحدة الاجتماعية الأولى في المجتمع وهذا بدءا من الإنسان الذي هو كائن اجتماعي يجتمع مع المرأة وينتج النسل الذي منه تتكون الأسرة ومنها العائلة ثم العشيرة والقبيلة وصولا إلى القرية فتكبر وتشكل لنا الدولة.

ويقول أيضا: "تتألف الأسرة من الزوج والزوجة والبنين والعبيد، الرجل رأس الأسرة، لأن الطبيعة حبته العقل الكامل فإليه تعود أمور المنزل والمدينة، أما المرأة فأقل عقلا وليس بصحيح أن الطبيعة هيأتها للمشاركة في الجندية والسياسة وإنما وظيفتها العناية بالأولاد

[1] يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة اليونانية**، (د ط؛ القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص237.

وبالمنزل تحت إشراف الرجل" [1]، و يتضح من هنا ، أن الأسرة في نظر أرسطو تتألف من الزوج والزوجة والأبناء، وقد رأى أن الرجل سواء كان زوجا أو أبا أو مالكا هو الذي يأمر وترجع إليه كل أمور المنزل والمدينة دون المرأة، لأن الرجل وهبته الطبيعة العقل الكامل عكس المرأة فهي أقل عقلا فكلما كان الشخص أكبر وأكمل نجد أنه يأمر الأصغر والأنقص فمن خلال هذا نجد أن أرسطو جاء مخالفا لأستاذه أفلاطون الذي دعا إلى المساواة بين الرجل والمرأة في المجالات العسكرية السياسية، فأرسطو رأى بأن الرجال لا يتساوون مع النساء وأن الرجل عليه أن يعامل زوجته وأولاده من خلال المحبة و الإحترام والمرأة وظيفتها العناية بالأولاد والمنزل يكون تحت إشراف الرجل هو المسؤول عليه، "يذهب أرسطو إلى أن الدولة سابقة على الفرد لأن الدولة هي الكل و ما الفرد إلا الجزء والكل سابق على الجزء. فلو نظرنا إلى جسم الإنسان لرأينا أن جميع الأعضاء المكونة له متصلة بالجسم فلا يعقل أن نرى يدا مستقلة عن الجسم الإنساني، فكذا الحال بالنسبة للفرد فلا يمكن لنا أن نتصور كماله ونضوجه خارج نطاق الدولة فالكل إذن سابق على الجزء " [2] وهذا يعني أن الدولة تسبق الفرد لأن الدولة هي الكل والفرد إلا جزء من هذه الدولة وأكيد أن الكل يسبق الجزء هنا. وأعطى مثال بجسم الإنسان يعني أن كل الأعضاء متصلة بالجسم فلا يعقل أن نرى يد أو عضو آخر مستقل عن الجسم الإنساني لأنه يعتبر ناقص، كذلك بالنسبة للفرد لا يمكننا أن نتخيل كماله خارج نطاق الدولة لأنه جزء منها ومن هنا يتبين لنا أن الكل سابق على الجزء .

فالدولة حسب أرسطو، " فهي الصورة المثلى للمجتمع الإنساني، كما أنها توفر الخير والسعادة لمواطنيها، لأن بالإنسان رغبة طبيعية لأن يعيش في الجماعة وهو كائن مدني بالطبع، أما من يستغني عن الحياة في المدينة فأما أن يكون بهيمة أو إلها " [3]، يكون

[1] المرجع نفسه، ص238.
[2] يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة اليونانية**، المرجع السابق، ص97.
[3] أميرة حلمي مطر، **الفلسفة اليونانية**، (ط جديدة؛ القاهرة: دار قباء للطباعة و النشر، 1998)، ص325.

حيوانا لأنه يرغب في العيش وحده وليس بحاجة لأن يعيش في مجتمع بشري، وأن يكون إلها لأنه قد بلغ جميع حاجاته وحقق كماله، وليس في حاجة إلى من يكمله .

كما نجد أن غاية الدولة عند أرسطو هي تحقيق الخير الأسمى، حيث أن في نظر أرسطو أن كل أنه لتحقق خير للدولة يجب على الإنسان أن يحقق أعلى الخيرات كما أن هذا الخير ليس من أجل الأفراد فقط بل لكي يعيش الفرد في دولة يجب عليها أن تحقق الخير الأسمى له وتقوم بتلبية كل متطلباته من اجل العيش في سعادة .

يرى أرسطو أن حياة الجماعة هي طبيعية وضرورية للفرد، كما توجد غريزة اجتماعية لدى الأفراد بحب التجمع، يقول أرسطو: "فالطبيعة إذا تدفع الناس بصفة غريزية إلى الاجتماع السياسي، وهذا لاجتماع لابد وأن يقوم على القانون وتحقيق العدالة، فليس أقبح من أن يعيش الأفراد دون قوانين ودون عدالة، لأن القانون هو قاعدة الاجتماع السياسي، والعدالة ضرورة اجتماعية " [1] من هنا يتبن لنا أن الدولة نمو طبيعي للقرية، والقرية نمو طبيعي للأسرة، كما أن الدولة ليست مجموعة متكونة من الأفراد فحسب، فهي وحدة عضوية ترتبط أجزاءها، كما تعمل معا من أجل تحقيق سعادتها فتسعى إلى تحقيق سعادة الجماعة ككل لكسب صفة الاستقرار.

وكذلك تكون " الدولة هي الغاية أو القمة التي تتحرك نحوها الجماعات السابقة، وطبيعة الأشياء أن تتحقق غايتها أ وقمتها، لأن كل شيء عندما يكتمل نموه نسميه طبيعة هذا الشيء فالساق والأوراق، والأفرع في شجرة البرتقال تظهر قبل الثمرة، لكن البرتقال هو الغاية وهو القمة، وعندما يكتمل نموه تسمى الشجرة باسمه، كذلك الدولة هي الغاية والهدف النهائي من التجمع البشري، وإذا كانت تظهر متأخرة من حيث الزمان عن الأسرة والقرية فإن لها الأولوية لأنها غاية التجمعات السابقة " [2] ،ومنه نستنتج أن الدولة متقدمة على الأسرة

[1] أرسطو، **السياسة**، تر: الأب أوغسطين بربارة البولسي، (ط2؛ بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، 1969)، ص93

[2] إمام عبد الفتاح إمام، **أرسطو و المرأة**، (ط1؛ القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996)، ص73.

ولكن هذه الأسبقية ليست زمنية بل إنها كذلك حسب نظرية أرسطو في الكل والجزء أن الكل يجب أن يكون بالضرورة متقدما على الجزء رغم الأسبقية الزمنية للجزء، فهذا من الطبيعي أن تكون الدولة متقدمة على الفرد .

فمن هنا تكون الدولة حسب أرسطو الذي يقول عنها في كتابه السياسة " كل دولة هي بالبديهية اجتماع، وكل اجتماع لا يتألف إلا لخير ما دام الناس أيا كانوا لا يعلمون أبدا شيئا إلا وهم يقصدون إلا ما يظهر لهم أنه خير، فبين إذا أن كل الاجتماعات ترمي إلى خير من نوع ما، وإن أهم الخيرات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذي يشمل الأخر كلها، وهذا هو الذي يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسي "[1] .

فالإنسان حسب أرسطو كائن إجتماعي أو سياسي بالطبع بمعنى أنه لا يمكن له العيش بمعزل عن الجماعة التي تتحقق من خلالها العلاقة التكاملية بين الأفراد، و لا يمكن أن نتصور إنسان خارج الجماعة إلا الحيوانات المتوحشة .

أهم النظريات المفسرة للدولة:

2)النظرية الثيوقراطية :

وهي النظرية التي وصفها الفقهاء في مصر بأنها نظرية دينية، رغم أننا نجد أن المعنى المصطلح لا يعني النظريات الدينية، بل نعني بها أن مصدر السلطة هو الله وحده وإليه ترجع الأمور، "يرجع أنصار هذه النظريات أصل نشأة الدولة وظهور السلطة إلى الله، وعليه فإنهم يطالبون بتقديسها لكونها من صنعه وحق من حقوقه يمنحها لمن يشاء، فالحاكم يستمد سلطته وفقا لهذه النظرية من الله، ومادام الأمر كذلك فإنه يسمو على المحكومين نظر للصفات التي يتميز بها عن غيره والتي مكنته من الفوز بالسلطة، لذلك فأن إرادته

[1] أرسطو، **السياسة**، تر: أحمد لطفي السيد، (ط1؛ بيروت: محفوظة لمنشورات الجمل، 2009) ،ص95 ،ص96.

يجب أن تكون فوق إرادات المحكومين " [1] ،بمعنى أن النظريات الـثيوقراطية أو الدينية تقوم على أساس أن الدولة في نظرهم نظام إلهي أي خلقها الله وهو مصدر السلطة فيها، كما أن الحكام مختارين من الله، لهذا نجد أن إرادتهم تسمو على إرادة المحكومين الذين يجب أن يكونوا خاضعين لإرادة الحكام.

كما نجد أيضا " أن المتتبع للتاريخ يلاحظ أن هذه النظرية لعبت دورا كبيرا في القديم، فلقد قامت السلطة والدولة في المجتمعات القديمة على أسس دينية محضة، واستعملت النظرية هذه في العصر المسيحي والقرون الوسطى ولم تختف آثارها إلا في بداية القرن العشرين(20م)، والسبب يعود إلى دور المعتقدات والأساطير في حياة الإنسان حيث كان يعتقد أن هذا العالم محكوم بقوى غيبية مجهولة يصعب تفسيرها "[2].

فمن هنا نستنتج أنه عند تتبع التاريخ نجد أن موجودة في العصور القديمة وفي العصر المسيحي كذلك لكن أثارها اختفت مع بداية القرن العشرين (20م)، وهذا بسبب المعتقدات والأساطير التي كان لها دور في حياة الإنسان وكانت عامل مؤثر عليه لأنه كان يعتقد أن هذا العالم محكوم عن طريق قوى مجهولة صعب عليهم تفسيرها، فمع اتفاق النظريات الـثيوقراطية أو الدينية أن أصل السيادة لله وحده إلا أنها اختلفت في تفسير ذلك، مما أدى إلى ظهور ثلاث اتجاهات في التفكير ومنه أدت لظهور ثلاث نظريات رئيسية وهي:

نظرية تأليه الحكام :

يعتبر أنصار هذه النظرية أن أصل الدولة يرجع إلى الله وأن الدولة من منظورهم الخاص هي من خلق الله، كما نجد أن الحاكم يحمل صفات من الله فهو يعبد ويقدس، " فقد قامت الحضارات القديمة على هذه النظرية فكان فرعون يعبد وأطلق عليه اسم رع أي الإله

[1] سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، المرجع السابق ،ص25.
[2] سعيد بو الشعير، **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، المرجع السابق، ص26.

في عصر الأسرة الرابعة، واسم هوريس في عهد الأسرتين الأولى والثانية، وكذلك الشأن في الصين، كانت سلطات الإمبراطور تقوم على أساس ديني. كذلك الملوك في الهند يعدون انضاف آلهة في صورة بشر يستمدون سلطتهم من الإله الأكبر المسمى البراهما، وفي العصر الملكي المطلق في روما كان الملك هو الكاهن الأعظم يسن القوانين ويفسرها ويعدلها بما يراه متماشيا مع الإرادة الإلهية المجسدة في شخصه أو المعبر عنها " [1]، بمعنى أنها قد سادت في هذه النظرية حضارات قديمة لأن في العصور والحضارات القديمة وجدت هذه النظرية مجالا واسعا، ومن بين هذه الحضارات نجد الحضارة الفرعونية في الهند وروما والصين.

و مقتضى هذه النظرية أنها جعلت من الحاكم إلها فوق بقية البشر، و ما الحاكم إلا ظل الله في الأرض، فطاعته من طاعة الله، و عصيانه من عصيان الله، و كأن الحاكم في حد ذاته هو خليفة الله في الأرض.

نظرية الحق الإلهي :

فنحوى هذه النظرية أن الحاكم ليس إله وإنما هو من البشر يختاره الله، كما أنه يستمد سلطته من عند الله عكس النظرية التي سبقتها، حيث " كان للمسيحية دور بالغ الأهمية في بروز حريات منها حرية الرأي والعقيدة من اجل تأكيد ذاتية الإنسان، فقد دعت هذه الديانة إلى تجنب عبارة الملوك فنتج عن تلك الدعوة فصل بين صفة المواطن الذي يلتزم يتقبل سلطة الحاكم الزمنية في شئون حياته، وصفة الإنسان الذي له قيمة في ذاته بحيث يملك عقله وضميره " [2]، يعني أن مجيء المسيحية ساعد على إعادة كرامة الإنسان لأنها دعت إلى تجنب عبادة الملوك والتخلص من سلطتهم.

[1] سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، المرجع السابق ،ص26.
[2] المرجع نفسه، ص27.

فهكذا نجد أن " المسيحية لعبت في عصرها الأول دورا كبيرا في خلع صفة الإله على الإمبراطور وتقرير قاعدة أن العبادة والدين له وحده "[1] .

نظرية التفويض الإلهي غير المباشر :

فحسب ما جاء في هذه النظرية هو أن الله لا يتدخل في اختيار الحاكم الذي يحكمهم حتى لو كانت السلطة بيده فالأفراد هنا هم من يقومون باختيار الحاكم، لكن الإله هو الذي يرشدهم إلى ذلك، " فلقد لعبت هذه النظرية دورا بالغا في تقييد سلطة الملوك لكونها تستند على اختيار الحاكم، ولكنها من جهة أخرى ساهمت في تدعيم سلطة الكنيسة ممثلة الشعب المسيحي، وبذلك فهو صاحب الحق في صنع سيف السلطة الزمنية للحاكم لأن الله لم يعد يدع السيفين في أيدي البابا والإمبراطور وإنما في يدي البابا في روما، ممثل الشعب وصاحب السلطة الروحية، الذي يمنح السلطة الزمنية للحاكم " [2]، ومنه نستنتج أن هذه النظرية سادت أوروبا بعد ظهور المسيحية حيث جعلت السلطة للبابا وأنه ليس منفذا لإرادة الله حيث نجد أن كل سلطة مصدرها الإرادة الإلهية .

" فقد عمل هذا الأخير على تأكيد هذه النظرية قبل الثورة الفرنسية إذ كان يرى أن الملكية المقدسة، وأن الاعتداء على شخص الملك كفر، وما دام الله هو كل شيء أسمى من القوانين " [3]، هذا يعني أن من يعصي الحاكم فقد عصى الله، لأن مصدر السلطة يرجع إلى الله وليس إلى الشعب، فإذا كان الله كل شيء في عالمنا فالملك هنا كل شيء في الدولة أو الدولة بحد ذاتها لأن سلطته فوق القانون .

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] سعيد بو الشعير، **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، المرجع السابق، ص28.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفصل الثاني: تفسير الإكويني لأصل نشأة المجتمعات السياسية

المبحث الأول : مفهوم الدولة عند الإكويني

المبحث الثاني : مقومات الدولة عند الإكويني

المبحث الثالث : نظام الحكم عند الإكويني

تمهيد :

يعتبر القديس توما الإكويني أحد أبرز فلاسفة العصور الوسطى، حيث يحتل في تاريخ الفلسفة الوسيطية مرتبة ومكانة عالية، وهو أحد كبار فلاسفة الكاثوليك، حيث قام بدراسة العديد من الدراسات السياسية، و نجد أن هناك العديد من الفلاسفة عبر العصور الذين أولوا اهتمامهم بدراسة الدولة ومن بينهم أفلاطون وأرسطو، لكن فيما بعد قام بدراستها الفلاسفة المسيحيين ومن بين هؤلاء الفلاسفة وأشهرهم نجد القديس توما الإكويني، فهي كانت محور مهم سلط عليه الضوء في الجانب السياسي عنده، فمن خلال الأبحاث التي توصلنا إليها من خلال فصلنا هذا الذي سنتناول فيه أصل ونشأة المجتمعات السياسية عند الإكويني سوف يعطينا صورة مقربة حول المسار السياسي في تلك الفترة، كما نتعرف من خلال هذا الفصل أيضا على مفهوم أو ماهية الدولة عنده وكيف كان نظام الحكم في تلك الفترة .

المبحث الأول : مفهوم الدولة عند الإكويني

إن الدولة تعتبر من أهم المواضيع السياسية التي أخذت محل أنظار العديد من الفلاسفة عبر العصور، أمثال فلاسفة اليونان أفلاطون وأرسطو الذين أولوا اهتمامهم بدراسة الدولة، لكن فيما بعد قاموا بدراستها الفلاسفة والمفكرين المسيحيين ومن بينهم القديس توما الإكويني الذي يعد أحد كبار فلاسفة الكاثوليك، حيث " كانت الدولة عند القديس توما، كما كانت عند أرسطو مؤسسة طبيعية تقوم على طبيعة الإنسان، وفي بداية كتابه "حكم الملوك" ينهي إلى أن لكل مخلوق غايته الخاصة وأنه على حين أن بعض المخلوقات تبلغ غايتها، بالضرورة أو غريزيا، فإن على الإنسان أن يسترشد بعقله لبلوغها، غير أن الإنسان ليس فرد منعزلا قادرا على بلوغ غايته ببساطة كفرد باستخدام عقله الفردي، وإنما هو بطبيعته موجود اجتماعي وسياسي ولد ليعيش مع أقرانه في مجتمع، والواقع أن الإنسان لا يحتاج إلى مجتمع أكثر من حيوان آخر"[1].

ومن هنا نفهم أن القديس توما الإكويني أخذ بفكرة أرسطو الذي أعتبر فيها أن الإنسان هو كائن اجتماعي وسياسي بطبعه، لأن توما كان متأثر كثيرا بأرسطو فأخذ منه العديد من الأفكار التي استند عليها في كتاباته، فالإكويني هنا رأى الدولة كما كانت عند أرسطو، أنها مؤسسة طبيعية تقوم على طبيعة الإنسان، أي أن الدولة هنا يتحكم فيها قانون طبيعي، الذي يقول بأن لكل مخلوق غايته الخاصة لكن في بعض الأحيان نجد بأن بعض المخلوقات تفوق غايتها بالضرورة أو غريزيا، لكن الإنسان عليه أن يتجاوز هذا عن طريق العقل الذي ميز به عن جميع المخلوقات لبلوغها، لكن تجاوز هذا ليس بالأمر السهل عليه لأن الإنسان هو كائن اجتماعي وسياسي بطبعه، فهو ولد في وسط أو مجتمع يعيش فيه مع

[1] فردريك كوبلستون، **تاريخ الفلسفة**، تر: إمام عبد الفتاح إمام وإسحاق عبيد، (ط1؛ القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ج 2، ص157.

أقرانه، لأن الإنسان ليس كباقي الكائنات الأخرى فهو يحتاج إلى مجتمع وبيئة يعيش فيها لأنه لا يستطيع أن يكون منعزلا عن الباقية .

كما أن توما الإكويني قد رفض فكرة في التفكير المسيحي للقديس أوغسطين، أو "بعبارة أخرى فإن مسيحية القديس توما الأرسطية، قد مكنته من تجنب، كلا من فكرة الدولة نتيجة الخطيئة الأصلية، وهي الفكرة التي يبدوا أن القديس أوغسطين قد مال للأخذ بها" [1]، وهذا يعني أن توما الإكويني قد تجنب ورفض الفكرة التي جاء بها القديس أوغسطين والتي تقول بأن الدولة أو المجتمع السياسي جاء إلى الوجود نتيجة للخطيئة.

حيث نجد أن الإكويني واجه هذا المعتقد من خلال النظرية الأرسطية التي تقول بأن الإنسان غريزيا يميل إلى الإجتماع مع الأخرين، فالإنسان كائن اجتماعي وسياسي بطبعه، فهذا الإندفاع الإجتماعي لدى الإنسان هو أصل ونشأة الدولة في نظره، كما أضاف قائلا أن الله رسم للبشرية بأن يكونوا في مجتمع، والدولة هي حصيلة التي أنعم بها الله على الإنسان والفرد ما هو إلا جزء من المجتمع، فالإنسان هنا من خلال حياته يطور شخصيته ويكتب صفته كإنسان، فالإنسان من منظور الإكويني لا يوجد بدون مجتمع [2]. فمن هنا نستنتج أن توما الإكويني كان رافض لفكرة القديس أوغسطين التي تقول بأن الدولة جاءت نتيجة للخطيئة، لكن الإكويني لم يقم برفض هذه العبارة فقط بل واجهها من خلال نظرية أرسطو الذي كان قد تأثر به من ناحية فكره والتي تقول بأن الإنسان حيوان سياسي واجتماعي بحكم الطبيعة، فهذا يدل على أن الدولة من خلال منظور توما أنها لا معنى لها بدون وجود الإنسان، لأن الإنسان هنا هو أصل ونشأة الدولة كما أن كذلك الإنسان لا يوجد بدون مجتمع لأن من خلال الجماعة نستطيع تكوين الدولة وما الفرد إلا جزء من هذا المجتمع .

[1] فردريك كوبلستون،**تاريخ الفلسفة**، مرجع سابق، ص 159.

[2] Maxcy.Ch:**Philosophies,New**_york_1984,p117.

وبمعنى آخر "الدولة هيئة موحدة بتنظيم أفرادها، مثلها مثل الجيش يعاون عمل الجندي فيه عمل المجموع دون أن يختلط به، توجد وحدة نظام في الجماعات الحيوانية كالنمل والنحل، ولكنها تصدر فيها عن الغريزة، أما في الجماعات الإنسانية فهي راجعة إلى العقل والإرادة"[1], وهذا يعني أن الدولة لها نظام معين تسير عليه كما أن هذا النظام يقوم على أساس العقل والإرادة في الجماعات الإنسانية عكس الجماعات الحيوانية التي يقوم فيها على غريزة، بحيث أن هذا النظام يسود فيه التعاون والتضامن والإتحاد بين أفراد، كما يظهر من خلال هذا أن الإنسان صالح في المجتمع أكثر من أي حيوان اجتماعي آخر، حيث نجد أنه أكثر حتى على النمل والنحل لأنها تتدخل فيها صفة الغريزة أما الإنسان راجعة إلى العقل والإرادة.

"و من ثم فالمجتمع طبيعي للإنسان، لكن إذا كان المجتمع طبيعيا فكذلك الحكم، فكما أن أجسام البشر والحيوانات تتفكك عندما يغادرها مبدأ الضبط والوحدة أي الروح فكذلك لابد أن يتجه المجتمع البشري نحو الإنحلال بسبب عدد الموجودات البشرية، وانشغالها الطبيعي بنفسها ما لم يكن هناك شخص ما يهتم بالصالح العام ويوجه نشاط الإفراد نحوه، وحيثما يكون هناك حشد من المخلوقات يريد تحقيق الصالح العام فلابد أن تكون هناك سلطة حاكمة، في الجسم هناك عضو رئيسي هو الرأس أو القلب، فالجسم تحكمه النفس وأجزاء النفس المتعلقة بالشهوة والغضب ويوجهها العقل والأجزاء الدنيا في الكون الواسع تحكمها الأجزاء العليا، تبعا للإستعداد الطبيعي للنعمة الإلهية، وما يصدق إذا على الكون الواسع، على الإنسان كفرد، لابد أن يصدق أيضا على المجتمع البشري" [2]، وهنا يقصد بأن تركيبة المجتمع كتركيبة الجسم، فالفرد داخل مجتمعه هو عضو فعال مثله كمثل بقية أعضاء الجسم، لها أدوار متناسقة أي أن كل عضو مكمل للآخر فإذا غاب أحد الأعضاء

[1] يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط،** (د ط ؛ القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص163 .

[2] فردريك كوبلستون، **تاريخ الفلسفة،** مرجع سابق، ص157 ،ص158.

اختل توازن الجسم، كذلك الفرد داخل الجماعة، فهو يخضع للقانون الذي تم تأسيسه من قبل مجتمعه.

و بمعنى آخر حول استمرارية الدولة وليس المصالح الشخصية الضيقة، بمعنى أن كل شخص داخل إقليم هذه الدولة يجب أن يفكر في دولته وفي خدمتها، كما يجب أن تتلاشى المصلحة الشخصية في المصلحة العليا والجماعية للدولة.

" فإذا كان المجتمع البشري ونظام الحكم طبيعيين، وممثليين من قبل في الطبيعة البشرية، فإنه ينتج من ذلك أن لهما تبرير إلهي وسلطة إلهية مادامت الطبيعة البشرية مخلوقة من الله، لقد أراد الله عندما خلق الإنسان أن يكون هناك مجتمع بشري وحكم سياسي، وليس من حق المرء أن يقول إن الدولة هي نتيجة الخطيئة "[1]،

ففي هذه العبارة ربط بين السلطة الزمنية التي هي ممثلة بالمجتمع والحاكم وبين السلطة المطلقة أو الدينية وهي سلطة وعدالة الله، فبالتالي فوجود الدولة والسلطة المدنية ضرورة حتمية اقتضتها عدالة السماء وهي السبب الرئيسي هنا في وجودها .

و جاء في قول توما الإكويني عن الخطيئة: "إن الخطيئة ليست سوى فعل إنساني قبيح و إنما فعل إنساني من حيث هو إرادي، أي صادر عن الإرادة، و إنما يكون الفعل الإنساني قبيحا من حيث يخرج عن الحد المقدر له، و تقدير كل شيء يعتبر بالقياس إلى قاعدة، إذا خرج عنها خرج عن الحد المقدر له، و الإرادة الإنسانية قاعدتان، إحداهما العقل الإنساني و الأخرى و هي القاعدة الأولى و هي الشرعية الأزلية التي هي عقل الله"[2] .

فمن خلال هذا القول يتضح لنا أن الخطيئة في نظره تعتبر الخروج الفعل الإنساني عن القاعدة التي حددت له و التي هي العقل الإنساني أو العقل الإلهي، لأن أفعال الإنسان

[1] فردريك كوبلستون، **تاريخ الفلسفة**، مرجع سابق، ص158.
[2] توما الإكويني، **الخلاصة اللاهوتية**، تر: الخوري بولس عواد، (د ط؛ بيروت: المطبعة الأدبية، 1898)، مج4 ،ص238.

هي أفعال نابعة من إرادته، و منه فالخطيئة تعتبر فعل إرادي صادر عن الإنسان دون الخروج إلى مبدأ العقل أو الإله، كما أن غياب هاذان المبدأن يعتبر خطيئة عند الإنسان .

المبحث الثاني : مقومات الدولة عند الإكويني

تقوم الدولة عند الإكويني على عدة قوانين، لأن القانون عنده جزء لا يتجزأ من نظام الحكم فهو ينظم العلاقات بين كل المخلوقات، لهذا الإكويني أعطى أهمية و مكانة للقانون كما نجد أنه قسمه إلى أربعة قوانين و هي كالتالي:

القانون الأزلي : و يقصد به القانون الذي يحكم به الله العالم، " وهذا القانون الأزلي، بما أنه موجود في الله، فهو الأصل والمنبع للقانون الطبيعي، الذي هو مشاركة في القانون الأزلي، ويعبر عن القانون الطبيعي سلبيا في الميول الطبيعية عند الإنسان على حين أنه عندما ينتشر بنور العقل فإنه يعكس تلك الميول، لدرجة أنه بمقدار ما يملك كل إنسان على نحو طبيعي الميول إلى تلك الغاية يملك كذلك نور العقل، القانون الأزلي ينتشر على نحو كاف في كل إنسان " [1]، وهذا يعني أن القانون الأزلي هو الحكمة الإلهية فهو القانون الذي يحكم من خلاله الله العالم كله كما يرى بأن القانون الأزلي هو مصدر القانون الطبيعي، إلا أن هذا القانون اعتبر القانون الطبيعي سلبي جهة الميولات الطبيعية كالغرائز والشهوات التي يتبعها الإنسان لكن عندما يتدخل فيه العقل يعكس تلك الميولات حيث نجد أن الإنسان كل ما كان له ميول إلى غاية ما إلا أن العقل هنا يتدخل فيها ويستطيع الإنسان التخلي عنها، كما نجد أن هذا القانون يعلو على الطبيعة البشرية فهو الحكمة الإلهية، فهو يستند إلى مبدأ الحتمية والسببية، كما أنه خضوع العالم إلى نظام رهيب ومنسجم لا مجال فيه لحدوث ظاهرة بالصدفة، لأن الله صمم الكون تصميم رهيب لهذا نجد أن القانون الأزلي يعلو فوق الطبيعة البشرية ويعلو فوق فهم الإنسان لكن رغم هذا يستطيع الإنسان إدراكه

[1] فردريك كوبلستون، **تاريخ الفلسفة**، المرجع السابق، ص152.

القانون الطبيعي : هو عكس الحكمة الإلهية أي القانون الأزلي، فالقانون الطبيعي هنا هو القانون الذي تتحكم فيه الطبيعة وما تغرسه فيه الطبيعة فالقانون الطبيعي هنا يتحكم فيه العقل، " فلما كان القانون الطبيعي يتأسس في الطبيعة البشرية بما هي كذلك، وهي تلك الطبيعة التي هي واحدة عند الناس جميعا، فقد نظر إليه أساسا على أنه من بين الأشياء الضرورية للطبيعة البشرية فهناك، مثلا التزام بالمحافظة على حياة المرء، لكن ذلك لا يعني أن كل إنسان عليه المحافظة على حياته بنفس الطريقة بالضبط التي يسلكها غير أن كل إنسان ملزم بأن يأكل، لكن لا ينتج من ذلك بأنه لابد أن يأكل هذا الشيء أو ذاك، أو بهذا القدر أو ذاك "[1] .

و يعني هذا أن القانون الطبيعي تأسس من خلال الطبيعة البشرية عكس القانون الأزلي الذي يسمو فوق الطبيعة البشرية، وهذه الطبيعة هي متماثلة عند جميع الناس، كما أنها قد تكون أفعال الإنسان خيرة وتكون مطابقة أو مماثلة للطبيعة دون أن تكون ملزمة عليه أي غير مجبورة على هذه الأفعال وتكون صادر منه، كما أن العقل هنا يرى بأنه لا يمكن للإنسان أن يحافظ على حياته من دون الأكل أي يجب على الإنسان أن يتغذى من أجل المحافظة على صحته، كما أنه لا يستطيع أن ينظم حياته دون التعرف على الله الذي خلقه .

فمن بين المبادئ الأولى للقانون الطبيعي نجد "أنه لابد من المحافظة على الحياة و لا تتغير على الإطلاق، مادام تحققها ضروري مطلق لخير الإنسان، في حين أن النتائج التقريبية للمبادئ الأولى هي بدورها لا يمكن أن تتغير على الرغم من أن القديس توما يسمح بأن يكون هناك تغير في حالات جزئية قليلة ولأسباب خاصة "[2]، ويقصد بهذا أنه يجب على الإنسان أن يحافظ على حياة قابلة للتغيير مطلقا أي حياة ثابتة وتكون خيرة للإنسان مادام

[1] فردريك كوبلستون، **تاريخ الفلسفة**، مرجع سابق، ص 149.
[2] المرجع نفسه ،ص 150.

في تحقيقها خير للإنسان، فهنا نفهم بأن القانون الطبيعي دائما في خدمة البشرية، كما نجد مرافقة القديس توما كانت مع إمكانية تغيير المبادئ الثانوية للقانون الطبيعي في حالات جزئية وتكون لأسباب خاصة فقط أكثر من أن تغير المبادئ في حد ذاتها .

القانون الإلهي : و هذا القانون يتمثل في الأحكام الصادرة والمنزلة عن طريق الوحي، " فالقانون الوضعي الإلهي فهو قانون الله كما كشف عنه الوصي بطريقة وضعية : بطريقة ناقصة لليهود بطريقة كاملة للمسيح " [1]، فمن خلال هذا نستنتج أن القانون الوضعي الإلهي هو قانون صادر من الله انزل من خلال الوحي المنزل على الوصي المبعوث من الله لتبليغ هذه الرسالة لليهود في اللوح المحفوظ والتوراة والمسيح عن طريق الكنيسة والكتب المقدسة مثل الإنجيل، إلا أن هذا القانون الإلهي الذي كشف عنه الوصي أصل بطريقة ناقصة لليهود أي أنه لم يصل إليهم كامل عكس المسيحيين الذين كشف لهم بطريقة وضعية كاملة.

" أيضا أن قضاء التدبير الإلهي ليس يعروه تبديل أو تغيير لكونه مبرما بالعقل الأزلي فلو كان لا يجوز أن يحدث في الكائنات شيء يغير قضاء التدبير الإلهي لكانت جميع الأشياء تحدث بالضرورة ولم يكن ثمة شيء حادث وهذا باطل " [2]، من هنا نستنتج أن كل شيء على هذا الوجود هو من تدبير الإله وليس هناك للعشوائية، لأن العقل هو الفعال المدبر وهو الذي يصنع القدر، ولا يمكن لهذا القدر أن تتدخل فيه الكائنات وتحدد ما هو كائن الخارج عن الإرادة الإلهية . **القانون الوضعي البشري:** إن هذا القانون هو قانون يلائم البشر فهو قانون إنساني محض، " في حين أن قانون الدولة قانون وضعي بشري . والآن فإن وظيفة المشرع البشري هي أساس تطبيق القانون الطبيعي ودعم القانون من طرق الجزاءات فالقتل مثلا ممنوع بواسطة القانون الطبيعي، لكن العقل يشير إلى ضرورة جود قواعد تحدد القتل وتضع عقوبات، مادام القانون الطبيعي لا يعرف العقل بوضوح وبالتفصيل

[1] فردريك كوبلستون، **تاريخ الفلسفة**، المرجع السابق، ص163.
[2] توما الأكويني، **الخلاصة اللاهوتية**، تر: الخوري بولس عواد، (د ط؛ بيروت: المطبعة الأدبية، 1811)، مج2 ،ص592.

ولا يزودنا بجزاءات مباشرة، ومن ثم كانت الوظيفة الأولى للمشروع هي وظيفة التحديد والتعريف، وجعل القانون الطبيعي واضحا بتطبيقه على الحالات الجزئية وجعله فعالا، وينتج عن ذلك القانون البشري الوضعي مشتق من القانون الطبيعي " [1]، فمن خلال هذا نفهم أن القانون الطبيعي لا يتعارض مع القانون الوضعي البشري، ومنه فكل قانون بشري يتعارض مع سنته الطبيعية يعتبر استبداد، لهذا نجد أن القانون الوضعي البشري جاء شارحا وحاميا للقانون الطبيعي فهو قانون وضعي بشري مشتق ونتج عن طريق القانون الطبيعي .

" لكن إذا ما اختلف مع القانون الطبيعي في شيء ما فلن يكون قانون، بل انحراف عن القانون "[2]، وهذا يعني أن كل قانون بشري لا يتماشى مع القانون الطبيعي أو يختلف معه شيء لا يكون بالضرورة قانون بل يعتبر تجاوز أو انحراف عن القانون، ومنه يتبين أن القانون البشري جاء مطبق و شارح للقانون الطبيعي لهذا عليه التماشي مع قوانينه وعدم التعارض معها .

[1] فردريك كوبلستون، **تاريخ الفلسفة**، المرجع السابق، ص163.
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الثالث : نظام الحكم عند الإكويني

إن الإكويني اتفق مع أرسطو في تصنيف أنظمة الحكم السياسية حيث صنفها إلى ثلاثة أنواع فاسدة وثلاثة صالحة، الأنظمة الثلاثة الصالحة تقوم على مصلحة العامة أي الأنظمة التي تنظر إلى مصلحة الجماعة، أما الأنظمة الثلاثة الأخرى الفاسدة فهي التي ينظر فيها الحكام إلى مصالحهم الشخصية ويتجاهلون مصلحة الغير، فهنا نجد أن القديس توما قسم الأنظمة كما قسمها أرسطو، الأنظمة الصالحة وهي الملكية والأرستقراطية والديمقراطية كما تقابلها ثلاثة أنظمة فاسدة، فالملكية تقابلها الطغيان أما الأرستقراطية فتقابلها الأوليغركية والديمقراطية الديماغوغية .

" فالملكية حكومة الفرد الفاضل العادل، والأرستقراطية حكومة الأقلية الفاضلة العادلة، والديمقراطية حكومة الأغلبية الفقيرة تمتاز بالحرية والمساواة واتباع دستور، أما الطغيان فهو حكومة الفرد الظالم، والأوليغركية حكومة الأغنياء والأعيان، والديماغوغية حكومة العامة تتبع أهواءها المتقلبة "[1].

و يعني هذا أن كل نظام يتميز عن الآخر حيث نجد أن النظام الملكي يحكمه شخص أو فرد يكون عادل في قوانينه نحو شعبه وهذا هو المعنى الأوسع لكلمة الملكية، فهي طبقت بطريقة صالحة لأنها كانت تخدم مصلحة العامة، لكن إذا كانت حكومة غير صالحة وتخدم المصلحة الخاصة فقط فهنا تسمى بالطغيان، أما الحكومة الثانية والتي هي الأرستقراطية فالمعنى الدال لهذه الكلمة يعني به أنه إذا كان بطريقة نزيهة وصالحة من خلال الأقلية الفاضلة أي الأفضل والعادل وكان موفقا سمي بالأرستقراطية، لكنه إذا مارسه الأغنياء وكان لخدمة مصالحهم سمي باللأوليغركية فهذا النوع من الحكم أعتبر حكما ضالما لانه لا يخدم مصلحة الغير، أما الحكم الثالث هو حكم الأكثرية وهو الذي يخدم مصلحة

[1] يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط**، المرجع السابق، ص 246.

الفقراء فقط، حيث نجد أنه يتميز بالحرية والمساواة بين جميع الناس أي لا فرق بين غني وفقير، لكن إذا كانت حكومة العامة وكل فرد فيها يتبع أهوائه وميولاته فهنا تصبح حكومة منحرفة وباطلة وتسمى بالديماغوغية، فمن خلال هذا نفهم أن أنظمة الحكم متغيرة من شكل إلى آخر كما أنها قابلة للتغيير والفساد، وهذا كله ناتج عن طبيعة التي يعيشها الفرد سواء كانت خيرة أو شر أي طبيعة يسودها الخير والمساواة والحرية أو طبيعة يغلب عليها طابع الظلم أو الإحتقار، كما أن هذه الأنظمة وضعت من أجل جلب التوازن و الإستقرار والمساواة للفرد أو المجتمع .

" فالطغيان هو أسوء أنواع الحكم السيء والملكية أفضل أنواع الحكم الجيد، فالملكية تعطينا وحدة أكثر دقة وتقود الدولة إلى السلام أكثر من الأشكال الأخرى، وفضلا عن ذلك فهي طبيعية أكثر وهي تماثل حكم العقل على الوظائف الأخرى للنفس، والقلب على الأعضاء الأخرى للبدن، وفضلا عن ذلك فإن النحل ملكا "[1].

ومنه نستنتج أن النظام الملكي في نظره هو أفضل نوع في كل الأنظمة وأحسنهم لأن الملكية هي نظام يقود من خلاله الدولة إلى الإستقرار والسلام أكثر من أشكال الأنظمة الأخرى، لأن الله يحكم كل الخلق لكن الأفضل من بين الخلق كلهم الإنسان يختار ليصبح ملكا ليس بالأمر السهل الوصول إلى هذه المرتبة، لكن الطغيان هو أسوء أنواع الحكم عكس الملكية التي تقابلها لأنها حكومة غير صالحة وتخدم مصلحتها الخاصة فقط على حساب مصلحة العامة.

وفضل هنا النظام الملكي أي حكومة الفرد العادل لأنها مطابقة للطبيعة فهي مبنية على أولوية العقل بدل الأمور الأخرى المتعلقة بالنفس أي تتماثل مع أحكام العقل وكذلك تتماثل بالدرجة مع أحكام القلب والوجدان وليس على الأعضاء الأخرى للبدن كالغريزة والشهوة وغيرها، لكن استحالة تحقيق هذا .

[1] فردريك كوبلستون، **تاريخ الفلسفة**، المرجع السابق، ص 165.

و " أفضل الحكومات في رأيه الحكومة المختلطة التي تجمع بين الملكية والأرستقراطية والديمقراطية "[1]، وهذا يعني أنه حسب رأي الإكويني أنه عند استحالة تحقيق ذلك فضل الجمع بين الأنظمة الثلاثة الملكية و الأرستقراطية و الديمقراطية، ففضل القديس توما النظام المختلط ومنه يجب أن يترأس الدولة حاكم عادل وفاضل ويعاونه مجلس أرستقراطي متكون من مجموعة من العظماء، ويقوم بإختيار الحاكم والمجلس الأرستقراطي عن طريق مجلس شعبي وهذا المجلس يضم مجموعة من الممثلين للشعب .

[1] كامل محمد محمد عويضة، **توماس الإكويني**، (ط1؛ لبنان: دار الكتب العلمية، 1993) ،ص 52.

الفصل الثالث: إشكالية العلاقة بين الدولة والدين عند الإكويني

المبحث الأول : دين الدولة عند الإكويني

المبحث الثاني : الديني في مقابل الأخلاقي عند الإكويني

المبحث الثالث : نقد وتقييم

تمهيد :

إن القديس توما الإكويني كما رأينا في الفصل السابق أنه أعطى إهتمام كبير لدراسة مفهوم الدولة وكيف كان نظام الحكم عنده، لكن هذا لا يعني أن القديس توما لم يقم بدراسة مشكلات أخرى، فهو اهتم بالعديد من الدراسات ومن بين هذه الدراسات نجد مشكلة الأخلاق والتي نظر لها من منظور ديني، أنه اهتم كذلك بالجانب الديني والجانب السياسي في تلك، فمن خلال الدراسات والأبحاث المتوصل إليها نقوم بإلقاء نظرة والتعرف على بعض من الإشكاليات المطروحة في تلك الفترة التي عاش فيها .

المبحث الأول : دين الدولة عند الإكويني

إعتبر القديس توما الإكويني السلطة الدينية والتي تمثلها الكنيسة هي أصل الدين والتي تمثل السلطة العليا في الدولة، أما السلطة الزمنية والتي تمثلها الدولة هي السلطة السفلى والتي يقودها الحاكم أو الإمبراطور، فالإكويني هنا ومن خلال أقواله بين العلاقة وميز بين كلتا السلطتين .

"و لما كانت الطبيعة البشرية من خلق الله قد أراد وجود الدولة، ومن ذلك نتج نتيجة مهمة أن الدولة مؤسسة تقوم عن جدارة واستحقاق، وبغاية من ذاتها، ومجال خاص بها، وبالتالي فالقديس توما لا يمكن أن يتبنى موقفا متطرفا بخصوص مشكلة العلاقة بين الدولة والكنيسة ليس في استطاعته "[1].

فمن خلال هذا نفهم أن توما الإكويني هنا لم يستطيع أن يتجاهل فكرة الدولة بل اعتبر أن الله هو من أراد وجود الدولة وأن كل ما يحدث فيها هو ناتج عن الطبيعة البشرية التي خلقها الله لا غير، ومنه يتبين أن الدولة هي مؤسسة عندما قامت كانت تستحق لأن الله هو من أراد وجودها كما أنها تقوم على غاية ذاتية، كما أن الدول متعددة وغير محدودة لكن كل دولة لها مجالها الخاص بها، لهذا نجد أن توما لم يستطع التمييز بين كلتا السلطتين أو يقف موقف المتطرف في إشكالية العلاقة بينهما لأن حتى الدولة لها مميزاتها الخاصة بها كذلك الكنيسة .

لكن " إن أراد أن يكون منطقيا أن يحيل الكنيسة إلى دولة عليا، وأن يحيل الدولة إلى مؤسسة تابعة للكنيسة، فالدولة مجتمع متكامل، أعني أن لديها جميع الوسائل الضرورية لبلوغ غايتها " [2]، وهذا يعني أن توما إذا نظر إلى مشكلة العلاقة بينهما أي بين السلطة

[111] فردريك كوبلستون، **تاريخ الفلسفة**، المرجع السابق، ص159.
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الدينية والتي مثلتها الكنيسة والسلطة الزمنية التي مثلتها الدولة من جانب المنطق هو أن المجتمع يحتاج إلى سلطة تنظم حياته، فيرى بأن العلوية ترجع إلى سلطة الكنيسة لكن مصدر السلطة هنا هو الله وما الدولة هنا إلا تابعة لهذه الكنيسة، ففي رأي توما هنا أن العلوية هي من تسيطر وترجع لها كل الأمور لأن السلطة الزمنية أي الدولة يمكنها أن تتحكم لأنها تتوفر على كل الوسائل الضرورية لبلوغ غايتها والوصول إليها لكن هذا لا يحدث دون موافقة الكنيسة والسلطة الدينية، لهذا توما لو أراد أن يكون منطقي لجعل من الدولة مجرد مؤسسة تابعة لسلطة الكنيسة .

و لهذا برر موقفه وقال بأن " غاية الكنيسة، وهي غاية تعلو على الطبيعة أعلى من غاية الدولة، حتى أن الكنيسة تصبح مجتمعا أعلى من الدولة أو تكون الدولة تابعة وتلحق نفسها بالكنيسة " [1]، أي أن غاية الكنيسة من خلال منظوره أعلى من الطبيعة التي هي بدورها تعلو على غاية الدولة، كما أن الكنيسة هنا قادرة على أن تصبح مجتمع أعلى من الدولة أي تفوق سلطة الدولة أو الدولة تلحق وتكون تابعة للكنيسة، لكن الدولة تبقى خاضعة لسلطة الكنيسة .

و يقول توما الإكويني في كتابه الخلاصة اللاهوتية: "بأن الإنسان بإقترافه الخطيئة يهين الله و الإهانة لا تغفر إلا برضى المهان على المهين و لهذا إنما يقال أن الخطيئة تغتفر لنا من حيث أن الله يرضى عنا و هذا الرضى قائم بالمحبة التي بها يحبنا الله، و مفعول هذه المحبة الإلهية فينا الذي يفقد بالخطيئة هو النعمة التي بها يصير الإنسان أهلا للحياة الأبدية التي تحرم بالخطيئة المميتة، و لهذا يستحيل تصور مغفرة الخطيئة بدون فيض النعمة"[2].

[1] فردريك كوبلستون، **تاريخ الفلسفة**، المرجع السابق، ص 159.
[2] توما الإكويني، **الخلاصة اللاهوتية**، تر: الخوري بولس عواد، (د ط؛ بيروت: المطبعة الأدبية، 1908)، مج5 ،ص331 ،ص332.

فإهانة الله هنا تأتي من خلال إقتراف الإنسان للخطيئة، لأن المحبة الإلهية هي محبة صافية لي بإستطاعتنا التخلي عنها، ففي النهاية الله هو المتحكم الوحيد في كل شيء هو الذي يحيي و يميت، و الإنسان ما عليه العودة إلا إلى الله مهما قام بعصيانه، ففي النهاية هو الذي يغفر له معصيته.

فمن المنظور اللاهوتي للقديس توما الإكويني حول العلاقة بين السلطتين نجد " أنه مساند لمفهوم السلطة غير المباشرة للكنيسة على الدولة، وعندما أدرك دانتي في كتابه النظام الملكي مجالي الكنيسة والدولة، فقد كان على اتفاق تام مع القديس توما، على الأقل من حيث الوجه الأرسطي للنظرية السياسية عند الأخير "[1]، والمقصود من هذا هو فصل السلطة الكنسية عن السلطة السياسية، بمعنى فصل السلطة الروحية عن السلطة الزمنية، وهذا ما يؤسس لمفهوم العلمانية، وهي أن سلطة الدين تظل قائمة لكن بشكل غير مباشر فلا تتدخل هذه الأخيرة في السلطة السياسية التي تحكمها المصالح والظروف المتغيرة للدولة .

لكن من خلال أقوال القديس توما فهو لم يقل " بأن للإنسان غايتين نهائيتين غاية زمانية تزوده بها الدولة، وغاية أزلية تعلو على الطبيعة تحققها له الكنيسة، وأن مهمة الملك في توجيهه للأمور الأرضية العمل على تسهيل بلوغ هذه الغاية، وسلطة الكنيسة لرعاية المصالح الإقتصادية والمحافظة على السلام، إلا أن الدولة لابد أن ترعى المصالح الإقتصادية والمحافظة على السلام إلا أن الدولة لابد أن ترعى هذه الأمور واضعة في اعتبارها غاية الإنسان التي تعلو على الطبيعة " [2]، وهنا يتضح أن للإنسان غايتين يريد الوصول إليهم واحدة زمانية والتي يكتسبها من خلال الدولة والغاية الأخرى أزلية أي إلهية والتي يحققها عن طريق الكنيسة، كذلك السلطة الكنسية هي سلطة تقوم برعاية المصالح الإقتصادية وتحافظ على السلام بين البشر، لكن واجب عن الدولة رعاية هذه المصالح التي تقوم بها الكنيسة دون أن تنسى أن غاية الإنسان المراد الوصول إليها هي غاية أزلية تعلو على الطبيعة .

[1] فردريك كوبلستون، **تاريخ الفلسفة**، المرجع السابق، ص 160.
[2] المرجع نفسه، ص 160، ص161.

المبحث الثاني : الدين في مقابل الأخلاق عند الإكويني

إن الأخلاق عند الإنسان من المنظور الديني تنقسم إلى نوعين إما أخلاق خيرة أو أخلاق شريرة، فمن هنا نجد أن موضوع الخير والشر اهتم به العديد من الفلاسفة عبر العصور ومن بينهم فلاسفة العصور الوسطى وخاصة الفيلسوف توما الإكويني الذي أخذ موضوع الخير والشر كنموذج في الأخلاق، ومن هنا فإن هذا النموذج الذي اتخذناه عند هذا القديس توما، سوف يساعدنا على معرفة أفكاره الأخلاقية وعلاقتها بالدين في تلك الفترة .

حيث جاء في قول توما الإكويني : " إن ما يجعل الإنسان خيرا، وما يجعل سلوكه وما يصنعه خيرا هو أن يعمل وفقا لطبيعته، أعني وفقا للعقل " [1]، فمن خلال هذا القول نفهم أن الله ميز الإنسان عن باقي الكائنات الأخرى بالعقل، الذي هو أعدل قسمة بين الناس، ومنه فإن كل فعل خير فهو إتباع للعقل والعمل أوامره وكل فعل شرير يعتبر إبتعاد عن العقل وعدم إتباع أوامره وتجاوزها .

إن إثبات أن الفعل الإنساني يكون من أجل غاية وفي هذا قال توما الإكويني عن الغاية القصوى، إن الحياة الإنسانية لا توجد لديها غاية قصوى لأن الغايات متسلسلة إلى مالا نهاية، و مثال ذلك الخير هو غاية الإرادة لكن عند بلوغنا له يصدر عنه خير آخر وهكذا مالا نهاية لا ينتهي الخير، لهذا الغايات متسلسلة لأنه عند تحقيق غاية ما يصبح يريد أن يحقق غاية أكبر منها، ومنه فالإرادة الإنسانية تذهب إلى غايات لا نهاية لها، لكن توما أثبت العكس في قوله أن الخير يتضمن حقيقة الغاية والتتابع مناف لحقيقة الغاية فلابد إيجاد غاية قصوى واحدة[2]، وهذا يعني أن القديس توما لإثبات وتوضيح أن الفعل الإنساني يكون من أجل غاية ضرب مثال بالخير أنه هو غاية الإرادة لكن عندما يبلغ الإنسان تلك الغاية

[1] إيتين جلسون، **روح الفلسفة المسيحية**، تر:إمام عبد الفتاح إمام،(ط3؛ الكويت: مكتبة مدبولي، 1996) ،ص380.
[2] توما الإكويني، **الخلاصة اللاهوتية** ، تر: الخوري بولس عواد، (دط؛ بيروت: المطبعة الأدبية، 1891)، مج3، ص169.

يصدر خير آخر ويبقى هكذا لأن الخير لا ينتهي، لهذا رأى بأن الغايات هنا متسلسلة ومتواصلة لا توجد نهاية لها، لكننا نجد أن توما من خلال قوله أثبت العكس لأنه يرى بأنها توجد غاية قصوى واحدة ولابد علينا الوصول لها وإيجادها .

كما أن الجانب الأخلاقي عند الإنسان لا يمكننا معرفته إلا إذا رأينا الأفعال الصادرة منه وقمنا بتصنيفها أنها أفعال خيرة أو شريرة .

حيث جاء في حديث توما الإكويني عن الأخلاق حيث قال " بأنها المعرفة الإنسانية ليست فطرية في الإنسان بل هي مكتسبة ولو كانت فطرية لما جهلنا الأشياء أولا، ولما لجأنا إلى الحواس لإدراك العالم الخارجي ثانيا " [1]، ومن هنا نجد أن القديس توما الإكويني ربط سعادة الإنسان باللذة العقلية والمعرفة، وهذا يعني أن الإنسان لكي يحقق السعادة لنفسه يجب عليه أن ينظر في كل فعل خير، لأن الإنسان ما هو إلا كائن أخلاقي له أفعال وهو الوحيد المسؤول عن هذه الأفعال الصادرة منه سواء كانت خير أو شر ومن خلال هذه الأفعال يمكننا الحكم عليه أخلاقيا .

لهذا نجد أن توما الإكويني يقسم الأفعال التي تصدر من الإنسان إلى نوعين : " أفعال صادرة عن الإنسان بإعتباره كائنا عاقلا بحيث تصدر عنه بعد رؤية وتأمل ونظر، وأخرى تصدر عنه بدون رؤية وهي صادرة عنه بإعتباره كائنا ناميا حساسا فحسب كتحريك اليد ومضغ الطعام وغير ذلك " [2]، فمن خلال هذا التقسيم يظهر لنا الأفعال الخلقية التي تخص الإنسان الذي صنفه توما من بين الأفعال الصادرة عن طريق الرؤية والتأمل، لأنه يعتبر كائن عاقل أي ميز عن بقية الكائنات الأخرى بالعقل .

[1] الشيخ كامل محمد محمد عويضة، **توماس الإكويني**، مرجع سابق، ص121.
[2] المرجع نفسه، صفحة نفسها.

فجاء في قول توما الإكويني في كتابه الخلاصة اللاهوتية: "الكلام عن الحسن و القبح في الأفعال تابع للكلام عن الخير و الشر في الأشياء لأن كل شيء يفعل على حسب حاله، و حصة كل شيء من الخير على قدر حصته في الوجود"[1] .

فتوما الإكويني و من خلال قوله هذا نجد أنه ربط الأشياء بالوجود، لهذا ضرب مثال برجل الأعمى، أنه و صفه بالخير كونه حي يرزق، لكنه كذلك يوصف بالشر و القبح لأنه فاقد للبصر، و منه نجد أن الإكويني هنا ربط الخير و الشر بالوجود، فالإنسان هنا كلما حقق الكمال في هذا الوجود حقق الخير، أما إذا لم يتحصل على الكمال في هذا الوجود مال إلى الشر و القبح.

" فلهذا فإن الإكويني يرى بأن القانون الخلقي هو مجموع القواعد الخلقية التي يقول يقول بها العقل بعيدا عن الوحي ... أي إن القانون الخلقي خاصية إنسانية من خواص العقل الإنساني . والمبدأ الأول البين بذاته لهذا القانون قائم على المعنى الأول من معاني العقل العملي، وهو معنى الخير وصيغته يجب إتباع الخير واجتناب الشر " [2]، وهذا بمعنى أن القانون الخلقي يقوم على مبدأ العقل، كما أن العقل هنا هو المبدأ الأول في إدراك الأفعال الخيرة أو الشريرة، لكن عند تجنب العقل فإن الإنسان هنا لا يستطيع التعرف بين كل ما هو خير وما هو شر، فيصبح على الإنسان إرتكاب الرذائل، فميزة العقل هنا هو من كان يضع القوانين الخلقية لتصنيف وضبط الأفعال بين ما هو خير أو شر .

كما جاء أيضا في قول الإكويني " أن الشر ليس له وجود إيجابي، فالله الخالق هو وحده الخير الكامل، ومحال أن يكون العالم المخلوق مساويا للخالق في كمال الخير، فالعالم بالضرورة خير ناقص، وهذا النقص في الخير هو الشر " [3]، من خلال حديثه حاول أن

[1] توما الإكويني، **الخلاصة اللاهوتية**، مج3 ،المصدر السابق ،ص364.
[2] الشيخ كامل محمد محمد عويضة، **توماس الإكويني**، المرجع السابق، ص123.
[3] المرجع نفسه، ص 50.

الإكويني أن يوضح فكرة والتي هي أن الشر في نظره ليس بالفعل الإيجابي وإنما العكس، وأن الوحيد في هذا العالم الذي يتصف بالخير الأسمى والكامل هو الله الخالق وأن العالم المخلوق من الإستحالة أن يكون في مرتبة الخالق لأنه وحده من يتصف بكمال الخير، والمخلوق بالضرورة الخير عنده ناقص غير كامل ومن هذا النقص نتج وجود الشر .

حيث قال أيضا في كتابه الخلاصة اللاهوتية " لما كان الخير مطلقا هو موضوع الإرادة كان الشر هو عدم الخير يوجد بحسب حقيقة الخاصة في المخلوقات الناطقة ذات الإرادة، فإذا الشر الذي يحصل بالنقصان هو صورة الشيء، وكماله يتضمن حقيقة العقاب . ولاسيما على أن كل شيء خاضع للعناية الإلهية والعدل الإلهي فمن حقيقة العقاب أن يكون مضادا للإرادة والبشر القائم بنقصان الفعل المقتضي في الأشياء الإرادية يتضمن حقيقة الذنب لأنه إنما يعد واحد مذنبا متى تخلف عن الفعل الكامل الذي هو ربه بإرادته "[1]، ومن هنا يتبين أن الإنسان هو الوحيد المسؤول عن كل فعل يصدر منه خير أو شر، لكن لسنا بالمسؤولين عن كل هذه الأفعال، لأن البشر هنا يقومون بهذه الأفعال وما يصدر من هذه الأفعال هو ناتج عن كامل إرادتهم، ويقصد هنا أنه إذا قام بفعل خير فهو في النهاية خير أما إذا قام بفعل شر يعتبر ويكتب له شر وهنا فإن للبشر حرية الإرادة وفعل أي عمل يريدون، لكن هذا الشر والخير الذين قام به هو نتيجة لهذه الأفعال .

وفي حرية الإرادة التي أشرنا إليها هنا وموافقة العقل لأحكام العقل، لا يفهم هنا الحرية بالمعنى الحقيقي، لأن في نظر توما الإكويني الحرية توافق العقل مع النقل، وأن توما في النهاية لا يمكن أن يخرج هو أو الإرادة البشرية عن القضاء الإلهي، ومنه فإن الحرية تكون مقيدة أو مشروطة أو محدودة، فتوما الإكويني هنا وفي حديثه عن الخطيئة الخلقية رأى بأن مقترفيها في النهاية يحق لهم العذاب الأبدي، والإنسان لا يستطيع النجاة منها إلا

[1] توما الإكويني، **الخلاصة اللاهوتية**، تر: الخوري بولس عواد، (دط؛ بيروت: المطبعة الأدبية، 1887)، مج1 ،ص589.

برحمة الله[1]، فهنا حرية الإرادة بالأفعال الشريرة أو الخيرة من منظور القديس توما لا يمكنها الخروج دون الخضوع للقضاء الإلهي أي العقاب المسلط عليه من الله، فمن طاع الله هنا وإتبع أوامره فلقد كان يقوم بإتباع حرية إرادة جيدة، أما إذا كان مرتكب لخطيئة خلقية فيجب العكس هنا والخطيئة تغفر بالمعونة الإلهية لكن ليس الكل من تغفر لهم بعض منهم فقط .

و في قول آخر أيضا لتوما الإكويني يقول " لما كان الله هو العلة الأولى المؤثرة بجميع الأشياء وضح أن حقيقة الخير ملائمة له، ولذا قد وصفه ديونسيوس بالخيرية من حيث هو العلة الأولى والمؤثرة بقوله في الأسماء الإلهية إن الله يوصف بكونه خيرا من حيث أن جميع الأشياء حاصلة منه على قيامها بأنفسها "[2]، ومن هنا يتبين أن الله هو الخالق وهو الذي يوصف بصفة الخيرية لأن الله هو العلة الأولى التي أثرت في جميع الأشياء وهو من قام بوضع صفة الخيرية في بقية الكائنات، لأن حقيقة الخير ملائمة لله لهذا وصف بالخيرية.

كما "أن الخير الإلهي الأعظم هو خير كلي يفوق جميع صور أو أجناس الخيرات الجزئية بأي وجه من الوجوه، كذلك لما كانت الموجودات تستمد خيراتها من الله، فإنه لا يطلق عليها صفة الخير إلا على سبيل المماثلة أو الإشتقاق من الخير الأعظم " [3]، من هذه العبارة يتضح أن الخير هو من صفات الإلهية لأن الخير الإلهي هو خير كلي يمتاز بالكمال، أما الخير عند باقي المخلوقات يمتاز بالنقص لأن المخلوقات تستمد خيراتها من عند الله لهذا لا يطلق عليها صفة الخير الأعظم .

فمن خلال هذا، يتبين أن الإكويني يتخذ من الشر موقفا محافظا حيث يجرد الشر من أية حقيقة موضوعية مطلقة . فالله تعالى خير محض ولا يصدر منه إلا الخير، فالشر هنا

[1] كامل محمد محمد عويضة، **توماس الإكويني**، المرجع السابق، ص124.
[2] توما الإكويني، **الخلاصة اللاهوتية**، مج1 ،المصدر السابق، ص70,
[3] ميلاد ذكي غالي، **الله في فلسفة توما الإكويني**، (دط؛ الإسكندرية: مركز الدلتا للطباعة والنشر، دت)، ص51.

مشكلة إنسانية تتعلق بالوجود المادي ولا تتجاوز ذلك، فالشر في رأي أفلاطون أساسه العنصر المادي في هذا الموجود، فبالتالي الإنسان لا يخلو من هذه الأفعال الأخلاقية، لكن الإنسان قادر أن يتجاوز دوافع الشر والرذيلة، ولكن هذا التجاوز يكون عن طريق العقل فهو وحده عاجز عن الوصول إلى السعادة والخير الأقصى، لهذا يقرر الإكويني دور الديانة المسيحية وأهميتها للإنسان[1].

من هنا نستنتج أن القديس توما إتخذ موقفا من الشر كما أعتبر أن الله هو الخير في حذ ذاته ولا يصدر منه إلا الخير أي أنه وصف الله بالكمال والخيرية أما الشر فعتبره مجرد مشكلة إنسانية صادرة من الإنسان في حذ ذاته من خلال أفعاله، كما وافق أيضا أفلاطون رأي الإكويني في أن أساس الشر هو العنصر المادي، ومن خلال قوله يبين أن العقل هو الوحيد القادر على تجاوز هذه الأفعال لبلوغ الخير الأقصى فهذا ما دفع الإكويني إلى العودة إلى الدين لبلوغ والوصول إلى الخير الأقصى .

وفي الأخير نستنتج أن الأخلاق الدينية لم تترك جانب من جوانب الحياة الإنسانية عقلي أو روحي أو جسمي إلا وتدخلت في سلوكه، ومنه نجد أن هناك علاقة تناسق وانسجام وتكامل بين القانون الأخلاقي والدين لأنه كان له دخل في القيم الأخلاقية ومن خلال هذا نستنتج أن الأخلاق هي جوهر الدين .

[1] أبو بكر إبراهيم التلوع، **الأسس النظرية للسلوك الأخلاقي**، المرجع السابق، ص122.

المبحث الثالث: نقد و تقييم:

إعتبر الفيلسوف توما الإكويني الدولة بمثابة مؤسسة طبيعية تقوم على طبيعة الإنسان، لأن الدولة يتحكم فيها قانون طبيعي، كما أن هذا القانون ينص على أن لكل مخلوق غايته الخاصة، لكن هناك بعض المخلوقات تفوق غايتها غريزيا، إلا أن الإنسان ميزه الله بالعقل الذي يتجاوز به هذا الغايات عكس المخلوقات الأخرى، لأن الإنسان كائن سياسي بطبعه .

فالدولة عند الإكويني إعتبرت من أهم المشكلات السياسية التي طرحت في العصور الوسطى، فالدولة في نظره أنها لها نظام معين تقوم عليه، و هذا النظام يقوم على أساس العقل و الإرادة في الجماعات الإنسانية فقط، لكن في المجتمعات الحيوانية النظام يقوم فيها على الغريزة عكس المجتمعات الإنسانية.

فالفرد داخل المجتمع هو عضو فعال مثله كمثل الجسم، إذا غاب عضو في الجسم إختل توازن، كذلك هو حال الفرد داخل مجتمعه، لأن الفرد يخضع للقانون الذي تم تأسيسه من قبل المجتمع، و الإكويني في حديثه عن الدولة ربط السلطة الزمنية بالسلطة الدينية، ففي نظره وجود الدولة هي ضرورة إقتضتها العدالة الإلهية و هي السبب الوحيد في ظهور الدولة.

لكن هذه النظرية التي طرحها الإكويني كغيرها كباقي النظريات لا تخلو من النقد، حيث نجد هناك العديد من الفلاسفة الذين إهتموا بمشكلة الدولة، ومن بينهم فلاسفة العصر الحديث و خاصة فلاسفة العقد الإجتماعي نجد أبرزهم :

الفيلسوف جون جاك روسو John jack rousseau (1712م،1778م) ،الذي جاء مخالفا لتوما الإكويني في نظرته لمشكلة الدولة، و التي أعتبرت أهم المشكلات

السياسية، حيث جاء في قول روسو: "أريد أن أبحث فيما إذا كان يمكن أن تكون في النظام المدني قاعدة ما للإدارة شرعية و أكيدة، و ذلك بتناول البشر كما هم و القوانين كما يمكنها أن تكون. و لسوف أحاول على الدوام في هذا البحث أن أقرن ما يسمح به الحق بما تفرضه المصلحة لئلا تفترق قط العدالة عن المنفعة"[1].

و هنا يقصد المشكلات السياسية، و كان يقصد مصدر التشريع الذي ينظم الإجتماع المدني، فروسو هنا لا يخفي إتجاهه على كونه واقعي خالص.

حيث إعتبر جون جاك روسو الدولة بمثابة هي إطار يعبر عن الإرادة الكلية للمواطنين، كما إعتبرها كذلك قوة متعالية عن المصالح الفردية. "فإن الأولاد لا يدوم إرتباطهم بأبيهم إلا طول الزمان الذي يحتاجون فيه إلى ضمان بقائهم، و حالما تنقضي تلك الحاجة تنحل تلك الرابطة الطبيعية. فالأولاد و قد أصبحوا معفين من الطاعة التي كانت مفروضة عليهم لأبيهم، و الأب و قد أعفي من ضروب العناية التي كان ملزما ببذلها لهم، ينالون كلهم، على السواء، إستقلالهم بأنفسهم. و إذا حدث أن ظلوا مؤتلفين مجتمعين، فلا يكون هذا طبيعيا، كما كان من قبل، بل بمحض إرادتهم و رضاهم. كما أن الأسرة نفسها لا يدوم بقاؤها إلا بالتراضي و الإتفاق"[2].

الأسرة من منظور روسو هي الأساس الطبيعي للمجتمع المدني، فأفرادها كلهم طبيعيون لأنهم محكومون بضرورة البقاء على قيد الحياة، و هذا قبل أن ينالوا إستقلالهم جميعا.

من خلال دراستنا لنظرية روسو نجد أنه هناك إختلاف في نظرة روسو لدولة مقارنة بالفيلسوف و المفكر توما الإكويني.

[1] جان جاك روسو، **العقد الإجتماعي**، تر: ذوقان قرقوط، (دط؛ بيروت: دار القلم، دت)، ص33.
[2] جان جاك روسو، **العقد الإجتماعي** ، تر: بولس غانم، (دط؛ بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، 1972)، ص12.

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه في هذا الموضوع وهو إشكالية نظام الدولة عند توما الإكويني وإجابتنا عما طرح في المقدمة، نجد أننا توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي سوف نلخصها فيما يلي :

أن الحقبة الوسيطية أو العصور الوسطى بصفة عامة كانت قد شهدت صراعات قائمة بين سلطة الكنيسة وسلطة الدولة أي سيطرت رجال الكنيسة والدين على الدولة ونظام الحكم فيها، وكذلك العلاقة التي كانت قائمة بين السلطة الزمنية التي مثلتها الدولة والسلطة الدينية التي تمثلها الكنيسة حيث كانت الكنيسة هي السلطة العلوية والمسيطرة في تلك الحقبة آن ذاك.

وأن القديس توما الإكويني في العصور العصور الوسطى قد تأثر بأرسطو وقد ظهر هذا من خلال أعماله التي قام بها خاصة في الجانب السياسي والذي تجسد في نظرية الدولة ونظام الحكم فيها، فلابد هنا من الرجوع إلى فلسفة اليونان لفهم حقيقة هذه النظرية، وخاصة عند أرسطو الذي كان له أثر عليه .

لقد بحث توما الإكويني في عدة مشكلات فلسفة بارزة في تاريخ الفلسفة، كالمشكلات السياسية والتي كانت الدولة محور أساسي فيها، ونظام الحكم الذي كان يسودها في تلك الفترة، وأيضا المشكلات الأخلاقية التي جعلتنا نكتشف من خلالها القيم الأخلاقية التي كانت موجودة في العصر المسيحي، كذلك المشكلات الدينية، كما اعتمدنا في ذلك الرجوع إلى الفلسفات السابقة وهذا بصدد إضافة بعض الأفكار الجديدة عليها خاصة الفلسفة اليونانية .

إن الدولة تعد مشكلة من أهم المشكلات السياسية التي أخذت مكانة متميزة في دراسات السياسية عند القديس توما الإكويني، فهي كانت محور اهتمام الفلاسفة عبر العصور، فبداياتها كانت مع فلاسفة اليونان أفلاطون وأرسطو، لكن فيما بعد ظهرت في

الحقبة الوسيطية أي العصور الوسطى وخاصة العصر المسيحي عند توما الإكويني الذي اعتبرها مؤسسة طبيعية تقوم على طبيعة الإنسان وهنا يتبين تأثر توما الإكويني الكبير بأرسطو لأنه نظر إلى الدولة بنفس نظرة أرسطو .

لقد توصلنا في نهاية الموضوع إلى أن للدولة نظام يحكمها كما أن الدولة في تلك الحقبة وخاصة العصر المسيحي كانت تقوم على نظام حكم يحكمها وتتماشى عليه كما كانت الكنيسة تعتبر هي السلطة العليا في الدولة وما الدولة إلا تابعة لها.

فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع يتضح لنا أنه هنا علاقة بين السياسي و الديني، و منه فالدين المسيحي تتحكم فيه الكنيسة، لأن الكنيسة في مرحلة العصور الوسطى كانت هي المسيطرة على كل شيء ، حتى على العقل البشري كان لها دخل فيه، فكانت بدورها ترفض أي إنتاج فكري يقدمه الفلاسفة أو المفكرين، فكانت ترفض آن ذاك تدخل العقل في العقيدة الدينية المسيحية، أي أنه إذا كان فيلسوف أو مفكر يأتي بفكرة أو إنتاج فلسفي ما كانوا يفحصونه أولا إذا كان يتطابق مع الدين المسيحي يقبلون به، أما إذا كان يخالف دينهم أو متناقض و لا يمس بالدين يرفضونه، و هذا يعني أن الكنيسة كانت تأخذ فقط الأفكار التي تتماشى مع العقيدة المسيحية .

كما توجد هناك علاقة ترابط بين الأخلاق و الفعل السياسي, فالرجل السياسي الحق هو الشخص الذي يتحلى بالأفعال الأخلاقية التي تتمثل في العدالة و مساواة و الخير غيرها من الأفعال الأخلاقية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

قائمة المصادر:

1توما الإكويني **الخلاصة اللاهوتية**، تر: الخوري بولس عواد، دط؛ بيروت: المطبعة الأدبية 1887، مج1.

2 _____، **الخلاصة اللاهوتية**، تر: الخوري بولس عواد، دط؛ بيروت: المطبعة الأدبية 1889، مج 2.

3 _____، **الخلاصة اللاهوتية**، تر: الخوري بولس عواد، دط؛ بيروت: المطبعة الأدبية 1891، مج 3.

4 _____، **الخلاصة اللاهوتية**، ت: الخوري بولس عواد، دط؛ بيروت: المطبعة الأدبية 1898، مج 4.

5 _____، **الخلاصة اللاهوتية**، تر: الخوري بولس عواد، دط؛ بيروت: المطبعة الأدبية 1908، مج 5.

قائمة المراجع :

1 الشيخ كامل محمد محمد عويضة، **توماس الإكويني**، ط 1؛ لبنان: دار الكتاب العلمية 1993.

2 أبوبكر إبراهيم التلوع، **الأسس النظرية السلوك الأخلاقي**، دط؛ بنغازي: دار الكتب الوطنية 1995.

3 أرسطو، **السياسة**، تر: الأب أوغسطين بربارة البولسي، ط2؛ بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، 1969.

4 أرسطو، **السياسة**، تر: أحمد لطفي السيد، ط1؛ بيروت: محفوظة لمنشورات الجمل، 2009.

5 أميرة حلمي مطر، **الفلسفة اليونانية**، ط جديد؛ القاهرة: دار قباء للطباعة والتوزيع والنشر، 1998.

6 إمام عبد الفتاح إمام، **أرسطو و المرأة**، ط1؛ القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996.

7 جان جاك روسو، **العقد الإجتماعي**، تر: بولس غانم، دط؛ بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، 1972.

8 جان جاك روسو، **العقد الإجتماعي**، تر: ذوقان قرقوط، بيروت: دار القلم، دت.

9 رأفت عبد الحميد، **الفكر السياسي الأوربي في العصور الوسطى**، دط؛ القاهرة: دار قباء للطباعة والتوزيع، 2002.

10 سعيد أبو الشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ط2؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

11 سعيد عبد الفتاح عاشور، **أوروبا في العصور الوسطى**، دط؛ القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1959.

12 فردريك كوبلستون، **تاريخ الفلسفة**، تر: إمام عبد الفتاح إمام و إسحاق عبيد، ط1؛ القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

13 محمد مهران رشوان، **تطور الفكر الأخلاقي**، دط؛ القاهرة: دار قباء للطباعة و التوزيع، 1998.

14 مصطفي النشار، **تطور الفكري السياسي القديم**، ط1؛ دار قباء للطباعة و التوزيع، 1999.

15 يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط**، دط؛ القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.

16 يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة اليونانية**، دط؛ القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2012.

المراجع الأجنبية :

17 - MAXCY . CH: **Philosophies** New -1984.

.

الملخص:

إن الدولة هي من أهم الدراسات السياسية التي مرت عبر العصور، حيث إهتم بها العديد من الفلاسفة و المفكرين، بداياتها كانت مع فلاسفة اليونان أمثال أفلاطون و أرسطو الذين أطلقوا عليها إسم مدينة الدولة لكنها ظهرت بعد ذلك عند الفلاسفة و المفكرين المسيحيين، حيث إهتموا بدراسة العلاقة بين الدولة و الكنيسة أي السلطة الزمنية التي تمثلها الدولة و السلطة الدينية التي تمثلها الكنيسة.

فمن بين الفلاسفة الذين إهتموا و بحثوا في مشكلة الدولة في العصور الوسطى نجد القديس توما الإكويني الذي حاول أن يفسر و يوضح مفهوم الدولة و النظام الذي كان يحكمها في الحقبة الوسيطية آن ذاك .

الكلمات المفتاحية: الكنيسة، الدولة، السلطة الروحية، المسيحية، السياسة.

Summary:

The state is one of the most important passed through the ages where many philosophers and thinkers interested in it its beginnings were with greek philosophers such as plato and Aristotle, who called it the city of the state but then it appeared among christian philosophers and thinkers where they were interested in studying the relationship between the state and the church, that is, the temporal authority reprensented by the state and the religious authority represented by the church.

Among the philosophers who concerned and researched the problem of the state in the middle ages, we find saint thomas aquinas, who tried to explain and clarify the concept of the state and the system that governed it in the medieval era.

Key words: the church, the state, spiritual power, Christianity, politics.